

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع : 08

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص: القانون الدولي العام

تحت إشراف الأستاذ:

زواتين خالد

الشعبة: الحقوق

من إعداد الطالب:

عبد الباقي فتحي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

حميدة فتح الدين محمد

الأستاذ

مشرفا مقرا

زواتين خالد

الأستاذ

مناقشا

بن عوالي علي

الأستاذ

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم: 2019/07/06

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ثمرة نجاحي إلى من أوصى
بهما الله سبحانه وتعالى :

" وبوالدين إحسانا "

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضئ أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة وحلوها، إلى
قرة عيني وسبب نجاحي وتوفيقني في دراستي إلى

أمي يمينة .

إلى الذي أحسن تربيته وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي وجلاء حزني ورمز
عطائي ووجهي نحو الصلاح والفلاح إلى

أبي محمد

أطال الله في عمرهما

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

خصتنا زوجتي وابن محمد عثمان

إلى أساتذتي الأجلاء الذين أضأوا طريقي بالعلم

إلى كل الأصدقاء ومن كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث

إلى كل هؤلاء وغيرهم ممن تجاوزهم قلبي ولن يتجاوزهم قلبي أهدي ثمرة جهدي
المتواضع

الطالب فتحي عبد الباقي

شكر وتقدير

الشكر لله الذي قال فيه الشاعر:

" لله للمعلم وفيه التهجيلا كعاد المعلم أن يكون رسولا "

- الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عزوجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني وأخص بالذكر أستاذي

الفاضل **زوتين خالد** "

الذي بكرم بإشرافه على هذه المذكرة ولم يتخل علي بنصائحها الموجهة لخدمتي

فكان لي نعم الموجهة والمرشد

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الإمتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات

قائمة المختصرات

د.س.ن.:	دون سنة النشر
ص:	صفحة
ط:	الطبعة
م.ج.د.ص.أ.:	المجلة الدولية للصليب الأحمر

المقدمة

منذ العصور القديمة كانت هناك رغبة سواء بدفاع ديني أو فلسفي لجعل الحروب أكثر إنسانية في كتاب "فن الحرب" للكاتب الصيني " من زى " (القرن الرابع الخامس قبل الميلاد)، حيث نجد أقدم النصوص لما يمكننا تسميته اليوم بالقانون الدولي الإنساني، التي لقت آنذاك بزبدة الحكمة في سلوك الحرب ،و بدلا من امتداح الحرب، يرى من زى " بأنه من الأحسن احتواء الصراعات في الزمن،و يجعلها بفضل العالم الأخلاقي أقل ما تكون كلفة من خلال توجيه الضربة الرحمة " لخصم ثم التغلب عليه، في الوقت الذي فرض الدين اليهودي و المسيحي التماذي في الوحشية فهذه هي حرب الكتاب المقدس و أما الشريعة الإسلامية فإن قواعد الحرب فيها تشمل طابع الإنسانية و الرحمة اتجاه المدنيين و الأطفال و النساء و كبار السن بما فيها ، و حماية البيئة لقوله تعالى : " و إذا تولى سعي في الأرض ليفسد فيها و يهلك الحرث والنسل و الله لا يحب ا لفساد ' (البقرة: 205) و عليها اعتمد فلاسفة الفكر الوضعي العالم الرحمة مراحل :

أولا : التخفيف من معاناة ضحايا النزاعات المسلحة.

ثانيا: السيطرة على أعمال العنف.

ثالثا: التخفيف من أضرار الحرب.

و بمرور الزمن أصبحت مسألة النزاعات الدولية المسلحة تحظى باهتمام و اسع من قبل الدول و الهيئات الدولية المالها من آثار وخيمة و مدمرة، استطاعت الدول إخماد بعضها بإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية و المتعددة الأطراف غايتها منع الاعتدال على سيادة الدول، إلا أنها منيت بالفشل في العديد منها و كانت الآلة العسكرية في أغ لب الأحوال سيدة الموقف، نتيجة عدة أحداث و معطيات طفحت على الساحة الدولية . و بعد تطور المجتمع الدولي و تشييد صرح القانون الدولي، عملت الدول من أجل جمع كلمتها في قضايا جد مهمة، هي قضية النزاعات الدولية المسلحة، و رغم أن تنصيب ميثاق الأمم

المتحدة على النص صراحة عدم اللجوء إلى القوة المسلحة في العلاقات الدولية (المادة الثانية : الفقرة 04)، إلا أن ذلك لم يخفف من حدة التوتر القائم بين الدول بسبب تباين المصالح و حب السيطرة و الهيمنة على الثروات فتحوّلت الكثير من الصراعات إلى حالة حرب فتم توظيف جميع ا لوسائل العسكرية التي مدتھا الثورة العلمية بأحدث التقنيات حيث جعلت منها الفيروس الذي ينذر بالخطر على الجنس البشري و جميع العناصر الحية على وجه الأرض . و بالرغم من أن القانون الدولي الإنساني لم يفي بالغرض المنشود فيه مما يدفع معه إلى تسليط الضوء على مدى استف ادة المدنيين من هذا القانون و توضيح جوانب التقصير فيه، و ذلك بالاستناد على مبدأ أساسي في القانون الدولي الإنساني يقرر بأن لا يكون المدنيون الذين لا يشاركون في الأعمال القتالية هدفا لأي اعتداء أو هجوم بل يجب الحفاظ عليهم و حمايتهم وفقا لآليات و أساليب تحددها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الدولية الحامية أو الأطراف المتحاربة"، بمقتضى اتفاقية دولية توجب على أطراف النزاع المسلح أن تضع في اعتبارها مبدأ التمييز بين المدنيين و المقاتلين، الأمر الذي يعد منطلقا أساسيا لإضفاء الحماية اللازمة للمدنيين طبق الاتفاقيات جنيف 1949 و خاصة الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات الدولية المسلحة و البرتوكول الأول لسنة 1977 و العديد من القرارات و النصوص الدولية المتفرقة التي ناشدت الدول باحترام حصانة المدنيين .

الإشكالية:

- و من خلال ما تقدم يمكننا طرح إشكالية موضوع بحثنا (حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة)

- ما مدى تأثير القواعد المكرسة في القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة؟

1- أهمية الموضوع:

تمكن أهمية موضوع حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة في أنه يتمتع بأهمية بالغة في جانبين ، الجانب العلمي و يمثل الجانب المهم في دراسة القانون الدولي الإنساني من خلال معرفة القواعد والأحكام و المبادئ المقررة في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المدنيين، و معرفة الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال، إضافة إلى الجانب العملي و يمثل تقييم عمل وواقع الآليات الدولية في القانون الدولي الإنساني و معرفة دور كل منها و مدى فاعليتها في وقت تزايدت فيه الفضائح المرتكبة في حق المدنيين جزاء النزاعات المسلحة خاصة في ظل تطور الأسلحة.

وقد اعتمدنا في الدراسة على المنهج التحليلي للقواعد الخاصة بحماية المدنيين و القواعد القانونية الخاصة بالمسؤولية الدولية عن انتهاك تلك الحماية.

2- أهداف الدراسة:

هو البحث في نجاعة و فاعلية النصوص المنظمة للنزاعات المسلحة لحماية المدنيين مع ترتيب المسؤولية و الجزاء الرادع لمن يخل بها مهما كان مركزه.

3- أسباب اختيار الموضوع:

تعود إلى البحث عن تطوير أساليب حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة و معرفة الخلل الذي لم يحل دون التخفيف من معاناة المدنيين في مثل هذا الحال فهل يعود الخلل إلى جمود النصوص التي تنظم النزاعات المسلحة أو غموضها أو في عدم احتواءها بتفاصيل تقنيات الحرب للحد من أثارها المدمرة على المدنيين و بيئتهم . بمعنى آخر هل السبب يكمن في النص أم في من يطبق النص و يلتزم به؟.

4- خطة البحث:

تتصرف هذه الدراسة إلى تناول موضوع حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، فتم تقسيم الدراسة كالتالي : فصلين ، الفصل الأول نتناول فيه الإطار القانوني للمدنيين أثناء النزاع المسلح حيث تضمن المبحث الأول ماهية المدنيين أثناء النزاع المسلح ، أما المبحث الثاني نتناول فيه الحماية القانونية للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة ، بحيث نتطرق في الفصل الثاني إلى آليات حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة حيث تضمن المبحث الأول فيه آليات الحماية القانونية أما المبحث الثاني نبين فيه آليات الحماية السياسية.

الفصل الأول

المبحث الأول : ماهية المدنيين أثناء النزاع المسلح

يتطلب هذا المبحث معرفة من هم المدنيون في كل من الفكر الوضعي و الشريعة الإسلامية و بيان مدى تطابق من صنفهم الشريعة ضمن صفوف المدنيين و تميزهم عن المقاتلين مع الفكر الوضعي.

المطلب الأول : مفهوم المدنيين و تميزهم عن المقاتلين

نتعرض في هذا المطلب لتعريف المدنيين لما له من تأثير على تحديد الفئات التي يتوجب حمايتها.

الفرع الأول : تعريف المدنيين

أولاً: الفكر الوضعي

المدنيون في اللغة :المدنيون في اللغة جمع مدني نسبة إلى المدينة.¹

مدني عكس عسكري:"طيران مدني،دفاع مدني،ملابس مدنية،الحياة المدنية،الخدمة المدنية السكان المدنيون،الأهالي المدنيون".

"فتعريف ابن منظور للمدني نسبة إلى من يسكن المدينة أو من لبس ثوب أهل المدينة،فهو تعريف يعبر عن البيئة العربية قديماً فهم يميزون بين أهل الحضر أي المدن و بين البدو الذين يسكنون قرى صغيرة أو الخيام و بالتالي فالمدني عندهم كل من يسكن المدينة تميزاً عن غيرهم،و هذا التعريف لا يتلاءم و تعريف المدني و المدنيين في الوقت الحاضر و إلا أخرجنا كل من يسكنون الأرياف و البدو الرحل من دائرة المدنيين.

¹ - آدم عبد الجبار عبد الله بيدار، حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة الدولية بين الشريعة و القانون، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2009 ، . ص 96.

أما التعريف الثاني الذي جاء به المعجم العربي الأساسي فهو أكثر ملائمة لروح العصر لأنه لم ينسب المدني إلى المدينة فقط، بل جعل المدني هو كل من لا ينتسب إلى العسكري أي¹.

"المقاتلين ولا يهتم نشاطه أو انتمائه أو أين يسكن فردا أو جماعة مادام أنه خارج دائرة العسكري، و هذا ما ينسجم على المنطق و الواقع."².

تعريف المدنيين في القانون الدولي الإنساني:

" قبل اتفاقيات جنيف الأربعة لم يتعرض القانون الدولي الإنساني إلى ذكر تعريف للمدنيين وجاءت اتفاقية جنيف الأربعة فحددت المدنيين حينما ذكرت تعريف المحميين، ب " الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما و بأي شكل كان في حالة قيام نزاع أو احتلال تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها " و بذلك أخرجت رعايا الدولة غير مرتبطة بها، و الدولة المحايدة الموجودين في أراضي دولة محاربة و رعايا الدولة المحاربة إذا كانت الدولة التي ينتمون إليها ممثلة تمثيلا دبلوماسيا عاديا في الدولة التي يقعون تحت سلطتها، و اعتبر الأشخاص المحميين بموجب اتفاقيات جنيف الثلاثة ضمن إطار المدنيين.³ "

" و تنص المادة 11 على أنه:

1- يجب ألا يمس أي عمل أ و إجمام لا مبرر لهما بالصحة و السلامة البدنية و العقلية للأشخاص الذين هم في قضية الخصم أو يتم احتجازهم أو اعتقالهم أو حرمانهم بأية صورة أخرى من حرياتهم نتيجة لأحد الأوضاع المشار إليها في المادة الأولى من هذا البروتوكول " و

¹ - حيدر كير، حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، رسالة الماجستير، قسم العلوم قانون دولي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2015 . ص 08.

² - حيدر كير، المرجع السابق، ص 8.

³ - آدم عبد الجبار عبد الله بيدار، المرجع السابق، ص 96-97.

من ثم يخطر تعويض الأشخاص المشار إلّ يهم في هذه المادة لأي إجراء طبي لا تقتضيه الحالة الصحية للشخص المعين و لا يتفق مع المعايير الطبية المرعية التي قد يطبقها الطرف الذي يقوم بالإجراء على رعاياه المتمتعين بكامل حريتهم في الظروف الطبية المماثلة.¹ "

2- و يخطر بصفة خاصة أن يجري لهؤلاء الأشخاص و لو بموافقتهم، أي مما يلي:

أ- عمليات البتر .

ب- التجارب الطبية أو العلمية وذلك إلا حيثما يكون لهذه الأعمال ما يبررها وفقا للشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

3- لا يجوز الاستثناء من الخطر الوارد في الفقرة الثانية (ج) إلا في حالة التبرع بالدم لنقله أو التبرع بالأنسجة الجلدية لاستزراعها شريطة أن يتم ذلك بطريقة طوعية و بدون قهر أو غواية، و أن يجري لأغراض علاجية فقط و بشروط تتفق مع المعايير و الضوابط الطبية المرعية عادة و الصورة التي تكفل صالح كل من المتبرع و المتبرع له.

4- بعد انتهاكا جسيما لهذا البروتوكول " كل عمل عمدي أو إجحام مقصود يمس بدرجة بالغة بالصحة أو بالسلامة البدنية أو العقلية لأي من الأشخاص الذين هم في قبضة طرف غي الطرف الذي ينتمون إليه و يخالف المحظورات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى و الثانية أولا يتفق مع متطلبات الفقرة الثالثة.² "

1- عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني (وثائق و آراء) ، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار هومة الجزائر، 2011، ص 35-33.

2- عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 35.

ثاني: أصناف المدنيين في الشريعة الإسلامية.

" المدنيون في الشريعة الإسلامية "نظرا لحدائثة مصطلح المدنيين، فإن فقهاء الشريعة لم يستعملوه في كتبهم عندما تناولوا أحكام الذين لا يشاركون في القتال بل استعملوا ألفاظا و مصطلحات عندما تناولوا أحكام أخرى لها نفس المعنى، منها : "غير المحاربين، غير المقاتلين ، و غير المقاتلة"¹، واختلف الفقهاء في تحديد أصناف المدنيين على اتجاهين:

- الاتجاه الأول:

حصر المدنيين في النساء و الصبيان فقط².

"الاتجاه الثاني:

توسيع مفهوم المدنيين ليشمل كل من لا يأتي منه القتال ولا يشارك في الحرب، و حدد هؤلاء أصناف المدنيين بـ:

1- النساء .

2- الصبيان .

3 - الشيوخ .

4- رجال الدين كأصحاب الصوامع و الرهبان .

5- رعايا دول الأعداء، كرسول و السفراء و المستأمنين.

1- ميلود عبد العزيز ، حماية ضحايا النزعات المسلحة (في الفقه الاسلامي الدولي و القانون الدولي الانساني) ، دار الهومة ، الجزائر ، 2009، ص 107-108.

2- هذا الاتجاه خالف المصدر في تحديد من هم غير المقاتلين كما أوصى الخلفاء الراشدون بذلك كما هو موضح في نص الرسالة.

6- أصحاب العاهات كمقعد و الزمني (مصاب بمرض مزمن) و المرضى و الأعمى و المجانين.

7- خنثي المشكل.

8- العسفاء و السهوقة و الفلاح و الزارع و التجار "1.

الفرع الثاني: التمييز بين المدنيين و المقاتلين

إن مبدأ التمييز بين المدنيين و المقاتلين حظيت بأهمية خاصة، في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي الإنساني.

أولا :في الشريعة الإسلامية "

و قوله (ص) عن أنس ابن مالك رضي الله عنهما "أنصر أخاك ظالما أو مظلوما فقلت يا رسول الله أنصره مظلوما فكيف أنصره ظالما قال تمنعه من الظلم فذلك نصره إياه. "

" وقال (ص) لأمير جيشه زيد ابن أبي سفيان عندما أرسله إلى الشام ' أوصيكم بتقوى الله ، ولا تعصوا ولا تغلوا، ولا تجبنوا ،ولا تهدموا بيعة ولا تحرقوا نخلا، ولا تحرقوا زرعا، ولا تذبحوا بهيمة، ولا طفلا صغيرا، و ستجدون أقواما حبسوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما حبسوا أنفسهم له. "

وقد حدث أن عمر بن الخطاب عندما حضر إلى الياء، ليعقد الصلح مع أهلها سنة 16 للهجرة نظر، ووراءه، جيشه، إلى بناء بارز قد ظهر أعلاه و طمس أكثره فسأل: ما هذا؟ قالوا: هيكل لليهود قد طمسه الرومان بالتراب، فأخذ عمر من التراب بفصل ثوبه، و ألقاه بعيدا ،

1- آدم عبد الجبار عبد الله بيدار، المرجع السابق، ص 95، ص 96.

فصنع الجيش صنعه، و لم يلبثوا إلا قليلا حتى بدا الهيكل و ظهر ليتعبد فيه اليهود . هذا هو الإسلام و هذه مبادئه الإسلامية الإنسانية في كافة الحالات في الحرب كانت أم في السلم.¹

"و تأسيسا على ما سبق ، منع الإسلام قتل غير المقاتلة من الأعداء واعتبره عدوان منهي عنه، ولا يحبه الله سبحانه و تعالى، و أجاز قتل المقاتلة من الأعداء لوجود العلة الموجبة القتالهم، و من ثمة لا يجوز توجيه الأعمال العسكرية في الإسلام إلا للأشخاص القادرين على القتال الذين تم تخصيصهم و تكريسهم له.

سواء باسروا القتال بالفعل أو لم يباشروا، بمعنى أن السكان المدنيين الذين يتم إعدامهم للقتال، و لم يباشروه بالفعل، و لم يكونوا من المدبرين و ال مخططين لا يعتبرون من المقاتلين، و بالتالي لا يجوز قتالهم و يذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يقتل غير المقاتل، لقوله تعالى و قاتلو في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين"².

"و المقاتل هو من اجتمعت له الشروط و الأساليب و انتقت عنه الموانع" ، و هو بهذا مرادف للمجاهد، وقد استعمل الفقهاء مصطلح المقاتل و المجاهد عمد تناولهم حقوق الذين يشاركون في النزاعات المسلحة و أحكامهم، و قد سبق بيان الفرق بين الجهاد و القتال، و لكنهما يجتمعان في المعنى اللغوي و هو المحاربة و يطلق عليه : المجاهد، و الغازي ، و الجندي، وهي مصطلحات متشابهة في المعنى"³.

1 - نموشي نور الدين، القانون الدولي الإنساني ، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق LMD/2014/2015، ص 15.

2- ميلود بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 109.

3- آدم عبد الجبار عبد الله بيدار، المرجع السابق، ص 241.

ثاني: في القانون الدولي الإنساني

"ولما كانت الحرب صراع بين القوات المسلحة للدول المحاربة، و يجب أن لا توجه أعمال القتال إلا ضد الأشخاص المحاربين من الطرفين ذو الرعايا المدنيين الذين لا يحملون السلاح في وجه العدو و لا يساهمون في الأعمال الحربية. و يقتضي هذا التفرة بين المقاتلين و غير المقاتلين من حيث المعاملة الواجبة لكل فريق منهما.

أ - المعاملة الواجبة للمقاتلين :

- معاملة المقاتلين أثناء القتال :

ليس للمقاتلين حق قبل العدو سوى التزامهم بمراعاة قواعد الحرب و عدم استخدام الوسائل غير المشروعة وفيما عدا ذلك لكل من طرفي الحرب أن يقتل و يصيب ما استطاع من مقاتلي الطرف الآخر ليتوصل إلى تحقيق هدفه من القتال وهو إضعاف قوات غريمه و التغلب عليه و إخراجهم من المعركة. و يستوي ذلك أفراد القوات النظامية و القوات المتطوعة و أفراد الشعب القائم في وجه العدو.

و أما الأشخاص الملحقين بخدمة القوات المقاتلة أو الذين يقومون فيها بمهمة خاصة دون أن يشتركوا في الأعمال الحربية ذاتها، كموظفي التموين و التوريدات و موظفي التلغراف و كمراسلي الجرائد الحربيين، فلا يجوز مهاجمتهم و الاعتداء عليهم لأنهم ليسو من المقاتلين و غير مصرح لهم بأن يلجأوا إلى استخدام السلاح إلا دفاعا عن أنفسهم إذا ما بدأهم أحد بالاعتداء، و يكفي أنهم يتعرضون في أداء مهمتهم لأخطار الحرب التي تدور حولهم . كذلك ومن باب أولى لا يجوز الاعتداء أثناء القتال على أفراد الهيئات الصحية الملحقة بالقوات

المقاتلة من أطباء وصيادلة و مساعديهم، لأنهم لا يشتركون في القتال من جهة، و يقومون بعمل إنساني من جهة أخرى"¹.

" وحق المحارب في مهاجمة مقاتلي العدو وقتلهم أو جرحهم باستمرار قائماً طالما أنهم حاملو السلاح قادرين على النضال . أما إذا ألقوا سلاحهم بتسليمهم أو وقعوا في الأسر، أو أصبحوا غير قادرين على الاستمرار في القتال بسقوطهم جرحي أو مرضي أو قتلى في الميدان، لم يعد العدو أن يبرهن في اعتدائه عليهم ، وإنما تترتب عليه قبلهم واجبات تقضى بها الإنسانية و يؤكدوا العرف و تفرضها المعاهدات . واجبات قبل الأسرى، و واجبات قبل الجرحى و المرضى، و واجبات قبل القتلى.

- أسرى الحرب: كانت الهمجية في العصور الأولى تدفع الدول المتحاربة إلى قتل الأسرى، ثم رأى بعد ذلك الانتفاع بهم فحل الاسترقاق محل القتل، ثم أصبح يمكن اقتداء الأسرى بالمال . واستمر التطور تحت تأثير فكرة الإنسانية و الشرف حتى انتهى إلى إقرار الاكتفاء بحجز الأسرى أو وضعهم تحت المراقبة مع العناية بهم حتى يتقرر الإفراج عنهم في نهاية الحرب . و تخضع معاملة أسرى الحرب في الوقت الحالية للقواعد التي وضعتها لائحة لاهاي للحرب البرية (المواد 4-20)، و لاتفاقية جنيف المبرمة في 12 أغسطس سنة 1949 بشأن معاملة الأسرى.

1- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام (النظريات و المبادئ العامة، أشخاص القانون الدولي، النطاق الدولي العلاقات الدولية التنظيم الدولي المنازعات الدولية الحرب و الحياد)، منشأة التعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، 2000 ص 714.

1- من يأخذون كأسرى حرب:

هم أولاً أفراد القوات المقاتلة و الأشخاص الملحقين بخدمة هذه القوات دون أن يشتركوا في القتال كموظفي التموين و التوريدات و التلغراف و غيرهم ممن يتولون أعمال الجيوش الإدارية و المالية، و يعتبر في حكم أفراد القوات المقاتلة من حيث معاملتهم كأسرى حرب إذا وقعوا في يد العدو أفراد القوات المتطوعة وأفراد الشعب القائم في وجه العدو إذا توفرت فيهم الشروط السابق بيانها . وهم ثانياً الأشخاص الذين يتبعون القوات المقاتلة للقيام بعمل تجاري يتصل بها أو بمهمة خاصة دون أن يتبعون القوات المقاتلة للقيام بعمل تجاري يتصل بها أو بمهمة خاصة دون أن يعتبروا جزء منها كبائعي المأكولات و متعهدي توريد الجيوش و مراسلي الصحف، و هؤلاء لهم الحق في أن يعاملوا كأسرى حرب اذا وقعوا في يد العدو و رأي من المصلحة جزهم بشرط أن يكون لديهم تصريح خاص من السلطة العسكرية للقوات التي يتبعونها .¹

" وهم ثالثاً رئيس دولة العدو ووزرائها و كبار موظفيها الذين يتولون مهام رئيسة لها اتصال النشاط الحربي ،وذلك إذا عثر على أحدهم في ميدان القتال أو في دائرته.

2- المعاملة الواجبة لأسرى الحرب :يخضع أسرى الحرب مباشرة لحكومة الدولة التي وقعوا في أسر قواتها، و ليس للأشخاص أو القوة التي قامت بأسرهم. وكان الغرض من حجز الأسرى منعهم من الاستمرار في القتال توصلًا إلى إسعاف قوات العدو و ليس توقيع جزاء عليهم أو الثأر منهم، و جب أن تتفق معاملتهم مع هذا الغرض و لا تتعداه، فيجب على الدولة التي وقعوا في أسرها أن عملهم وفق لمبادئ الإنسانية، و أن تحميهم ضد أعمال العنف أو الامتهان وأن لهم الاحترام اللازم لأشخاصهم و لشرفهم، وأن تسمح لهم بالاحتفاظ على أشياءهم الخاصة التي تكون معهم فيما عدا أسلحتهم و خيولهم و ...إنما للدولة بجانب ذلك أن تتخذ الاحتياطات

1- على صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص 715.

اللازمة للمحافظة على الأسرى وعدم تمكينهم من اللحاق بالقوات التي كانوا ضمنها، فلها أن معهم تحت الرقابة أو تعلقهم في مدينة أو قلعة أو معسكر خاص، لكن ليس لها تحبسهم إلا لضرورة قصوى تقتضيها سلامة الدولة و بشرط ألا يستمر الحبس على زوال هذه الضرورة. ويجب أن يراعى أن تكون الأماكن التي تخص الأسرى أو لاعتقالهم بعيدة عن منطقة القتال بعدا كافيا بحيث لا يتعرضون لخطر.

ويراعى في معاملة الأسرى مركز كل منهم العسكري أن يكونوا كذلك. و يصرف للأسرى من مختلفة الرتب مرتبات شهرية تتراوح بين ما يقابل فرنكات سويسرية وخمسة وسبعين فرنكا حسب رتبة الأسير.

و تقوم الحكومة التي تحت يدها الأسرى بمأواهم من مأكّل و مسكن و ملابس. وفي حالة عدم وجود اتفاق خاص بين المتحاربين، يجب أن يعامل الأسرى من هذه الناحية على قدم المساواة مع قوات الدولة التي أسرتهم، ولا يجوز بأي حال أن يقتطع من غذائهم شيء على سبيل جزاء تأديبي جماعي يصيبهم عموماً¹.

3- تشغيل الأسرى: يجوز للدولة تشغيل الأسرى مع الجنود دون الضباط ومن في حكمهم في الأشغال التي تتفق مع درجاتهم و مؤهلاتهم، على أن تدفع لهم عن ذلك الأجر المناسب. إنما لا يجوز أن تكون هذه الأشغال مرهقة أو لها أية علاقة بالعمليات الحربية.

4- الجزاءات و العقوبات: يخضع الأسرى للقوانين و اللوائح و الأوامر المعمول بها في جيش الدولة المحجوزين فيها، و كل تمرد من جانبهم يبيح توقيع الجزاءات المناسبة عليهم، على ألا تتعدى هذه الجزاءات ما هو مقرر لأفراد جيوش هذه الدولة. ويحرم توقيع عقوبات جسمانية على الأسرى كما يحرم حبسهم في أماكن لا يدخلها ضوء النهار أو استعمال القسوة معهم في أية صورة أو تطبيق عقوبات جماعية عليهم من أجل أفعال فردية. و توقع على الأسرى الذين

¹ - على صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص 715-716.

يحاولون الهرب و يقبض عليهم قبل أن يفلحوا في اللحاق بجيشهم أو في اجتياز حدود الإقليم الذي تحتله القوات المعادية عقوبات تأديبية، و يجوز أن يوضعوا تحت مراقبة خاصة . أما إذا أفلح الأسير الهارب في اللحاق بجيشه ثم وقع من جديد في الأسر فلا يجوز معاقبته إطلاقاً على فراره الأول . ولا يجوز أن يسأل زملاء الأسير عن هربه ولا أن يوقع عليهم أي جزاء .

5- الإفراج تحت شرط : يجوز الإفراج عن أسرى الحرب بناء على وعد منهم ألا يعودوا إلى حمل السلاح و بشرط أن يكون قانون بلدهم يبيح لهم ذلك . وعلى الأسير المفرج عنه كذلك أن يراعى الوعد الذي أعطاه لدولة العدو فلا يعود إلى حمل السلاح ضدها، وليس لدولته أن تلزمه بأداء أي عمل يتنافى مع وعده. و يترتب على إخلال الأسير المفرج عنه تحت شرط بوعوده و عودته إلى حمل السلاح ضد الدولة التي بذل لها عهده أو ضد أحد حلفائها أن يفقد الحق في أن يعامل كأسير حرب، و لهذه الدولة إذا ما وقع في يدها ثانية أن تقدمه للمحاكمة و توقع عليه العقوبة المقررة لفعله.

6- الإفراج النهائي : لا يتم الإفراج نهائياً عن الأسرى و إعادتهم إلى وطنهم إلا بعد انتهاء الحرب و عقد الصلح. إنما يجوز قبل ذلك لطرفي الحرب أن يتفقا على تبادل فريق من الأسرى على ما سنبينه عند الكلام على الاتصال غير العدائي بين المتحاربين¹.

7- الجرحى و المرضى : تقضي الإنسانية على كل من الدول المحاربة بأن تعني بجرحى و مرضى العدو الذين يقعون في أيديها عنايتها بجرحاها و مرضاها الذين يصابون في الميدان . وقد كان قواد الدول المتحاربة يعمدون فيما مضى إلى إبرام اتفاقيات خاصة بمناسبة كل حرب و لمدها يتقرر فيها ما يجب على لكل من طرفيها أن يقدم من عناية لجرحى و مرضى الطرف الآخر ، حتى أتيح أخيراً عقد اتفاقية عامة دائمة لتحسين حالة جرحى و مرضى الحرب هي

1- على صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص 717-718.

اتفاقية جنيف المبرمة سنة 1864 و المعدلة بمعاهدة سنة 1906 تم باتفاقية 27 يوليو سنة 1929 وأخيرا باتفاقية 12 أغسطس سنة 1949.

وقد أقرت هذه الاتفاقية مبدأ حماية الجرحى والمرضى الذين يصابون في ميدان القتال و ضرورة العناية بهم و رعايتهم أيا كانت جنسيتهم، و فرضت على قوات الدولة التي تسيطر على ميدان المعركة أن تبحث عنهم وأن تحميهم من أن يكونوا موضع اعتداء أو معاملة سيئة، كما فرضت على الفريقين المتحاربين كلما سمحت بذلك ظروف القتال أن يتفقا على وقفه الوقت الكافي لنقل الجرحى الموجودين بين الخطوط. كذلك فرضت الاتفاقية على الدولة التي تضطر إلى ترك جرحاها أو مرضاها للعدو أن تبقى معهم بقدر ما تسمح به الظروف الحربية، بعضا من أفراد هيئتها الصحية ومستلزماتها الطبية لتساعد بذلك على العناية بهم.

على أنه فيما عدا ما يجب لهم من الرعاية و العناية، يعتبر الجرحى و المرضى الذين يقعون في أيدي العدو أسرى حرب تنطبق عليهم القواعد التي أقرها القانون الدولي لهؤلاء، إلا إذا اتفقت الدول المحاربة على معاملتهم معاملة أخرى.

تتمتع المستشفيات و وحدات الإسعاف بحماية خاصة: تتطلب رعاية الجرحى و المرضى و العناية بهم أن تكون الأماكن التي يوضعون فيها و الأشخاص الذين يتولون أمرهم في مأمن من الاعتداء الحرب و من هجمات العدو. و تنص اتفاقية جنيف تطبيقا لذلك على وجوب حماية المنشآت الصحية الثابتة، أي المستشفيات، و وحدات الإسعاف المتنقلة من كل اعتداء، و تقرض على كل من المتحاربين احترامها و عدم التعرض لها مادامت لا تستخدم في أعمال ضارة بالعدو¹.

¹ - على صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص 718 - 719.

كذلك تتناول الاتفاقية أفراد الهيئة الصحية و رجال الإسعاف من أطباء و صيادلة و ممرضين و غيرهم من الأشخاص المكلفين بالعمل في المستشفيات أو في وحدات الإسعاف و تقرر وجوب حمايتهم و احترامهم في كل الظروف و عدم اعتبارهم أسرى إذا وقعوا في يد العدو . ويلحق بهؤلاء من حيث وجوب تمتعهم بالحماية الخاصة أفراد جمعيات الإسعاف المتطوعين الإغاثة جرحى الحرب، بشرط أن تكون هذه الجمعيات معترف بها من حكومة الدولة التي توجد فيها و أن يخضع متطوعوها للقوانين و اللوائح العسكرية.

وتتخذ المنشآت و المباني و الوحدات المخصصة لجرحى و مرضى الحرب شارة مميزة لها هي الصليب الأحمر فوق سطح أبيض، و يحمل هذه الشارة الأشخاص الذين يعملون في المنشآت و الوحدات . إنما يحق للدولة التي تستعمل الهلال بدل الصليب كتركيا و غيرها من الدول الإسلامية، أو التي رمزها الأسد و الشمس كإيران، أن تستعمل هذه الرموز كشارة مميزة تحل محل الصليب . ولا يجوز استعمال الشارة المذكورة لغير ما تقرر له، و يترتب على استعمال الشارة في غير موضوعها توقيع عقوبات شديدة تعهدت الدول الموقعة على الاتفاقية بأن تقرها في تشريعاتها.

القتلى : على الدول المحاربة نحو القتلى واجبات أولها أن تمنع العبث بأشلائهم و سلب ما يكون معهم من نقود أو حلي أو أشياء أخرى ذات قيمة و أن تعمل على إعادة هذه الأشياء بقدر المستطاع إلى أسرهم.

وعليها ثانيا أن تتحقق من شخصية كل منهم ، و يسهل عليها ذلك الصحيفة المعدنية التي يحملها الجنود مثبتة حول أيديهم و العلامات الأخرى المميزة كرقم الجندي و علامات الفرقة التابع لها و غير ذلك.

وعلى كل من الدول المحاربة أن تتبع للأخرى في أسرع وقت بأسماء قتلاها الذين عثرت عليهم و العناصر المثبتة لشخصيته م و شهادة الوفاة الخاصة بهم و جميع أشياءهم الشخصية التي توجد معهم أو في ميدان القتال" ¹.

" وعليها أخيرا أن تقوم بدفنهم بعد تقديم المراسم الدينية الواجبة لهم، ونوضع مع كل قتيل نصف الصحيفة المعدنية المثبتة لشخصيته حتى يسهل التعرف عليه إذا ما روى نقل أشلاء القتلى بعد الحرب . ويتبادل طرفا الحرب بعد انتهائها بيانات عن قبور قتلى كل منهم و قائمة بأسماء المدفونين فيها.

ب - المعاملة الواجبة لغير المقاتلين :

- امتناع الاعتداء على غير المقاتلين : ذكرنا فيما تقدم أن الحرب صراع بين القوات المقاتلة لكل من طرفيها و أنه لا يتصف بصفة العدو في مواجهة كل منهما سوى أفراد هذه القوات القادرين على القتال، ومن ثم تجوز مهاجمتهم و قتلهم و أخذهم كأسرى بحسب المال.

أما الأفراد المدنيين من رعايا دولة العدو فلا يجوز للقوات المعادية المتقدمة في إقليمهم أن تقوم ضدهم بأي أعمال عدائية، ويجب عليها أن تحترم حياتهم و حرياتهم ماداموا من جانبهم يقفون منها موقفا سلبيا ولا يأتون ضدها عملا من الأعمال التي تضر بأفرادها أو بمجهورها الحربي.

إنما لا لوم على الدولة المحاربة إذا أصيب الأفراد المدنيين بأضرار في أشخاصهم أو في أموالهم نتيجة الأعمال الحربية القائمة، مادامت هذه الأعمال لم توجه ضدهم مباشرة و لم يعتمد فيها إيذائهم، كما يحدث عادة أثناء حصار و ضرب إحدى المدن أو القرى لحملها على التسليم . كذلك لا لوم على الدولة المحاربة إذا هي قامت باعتقال بعض سكان الإقليم ممن ترى

1- على صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص ، 719 - 720.

في بقائهم أحرارا خطرا على قواتها أو على مصالحها، كما أنه يجوز لها أن تعتقل من يصادقها من كبار موظفي دولة العدو كالوزراء ومن في حكمهم من أصحاب السلطة.

القواعد الخاصة بحماية المدنيين: هذا وقد أضافت اتفاقية جنيف المبرمة في 22 أغسطس سنة 1949 لحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب أحكاما جديدة في هذا الصدد بغرض تدعيم هذه الحماية و جعلها فعالة. وتقع هذه الاتفاقية في 159 مادة، وتنتشر الحماية المقررة فيها على مجموعة سكان الدول المشتبكة في القتال، وكذا على أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا سلاحهم أو الذين أقصوا عن القتال بسبب المرض أو الجراح أو الحجز أو أي سبب آخر¹.

وتلتزم الدول المحاربة التي يكون هؤلاء الأشخاص تحت سلطانها أن تعاملهم معاملة إنسانية دون أي تمييز مجحف لسبب الأصل أو اللون أو العقيدة أو الجنس أو المولد أو الثروة أو أي اعتبار آخر مماثل. وتحرم الاتفاقية صراحة ارتكاب أي من الأعمال الأتية ضدهم:

1- الاعتداء على حياة الأشخاص و سلامتهم الجسمانية بأية صورة من الصور.

2- أخذ الرهائن.

3- الاعتداء على كرامة الأشخاص أو معاملتهم معاملة مهددة لاعتبارهم.

4- فرض عقوبات عليهم و تنفيذها دون محاكمات سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلا نظاميا

و محاطة بالضمانات القضائية الضرورية التي تقررها الشعوب المتمدينة (المواد 3، 13).

و زيادة في حماية المدنيين من أهوال الحرب المباشرة، تقرر أن ينشئ كل من

المحاربين في نطاق إقليمه، وكذا في الأقاليم التي يحتلها إذا دعت الحاجة، مناطق صحية ومناطق أمن تأوي، خلاف المرضى و الجرحى، العجزة و المسنين أو الأطفال دون الخامسة

1- على صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص 720-721.

عشر و النساء الحوامل و الأمهات و الأطفال دون السابعة . كما يجوز باتفاق طرفي الحرب إنشاء مناطق محايدة تأوي خلاف من ذكروا كل الأشخاص المدنيين الذين لا يساهمون في أعمال القتال أو في أية عمليات لها صفة عسكرية . ويخطر كل من طرفي الحرب الآخر بمواقع المناطق الخاصة به ليتمكن من مراعاة عدم إصابتها من جراء الأعمال العسكرية المواد 14 وما بعدها)¹.

المطلب الثاني: مفهوم النزاع المسلح.

قد تثير النزاعات المسلحة الكثير من المشكلات التي تزيد من تعقيد الأوضاع وتجعل من قضية حماية المدنيين شاقة و صعبة، و ذلك بسبب صعوبة التفرقة بين النزاع المسلح الدولي و النزاع المسلح الداخلي، ونتعرض فيما يلي إلى تعريف النزاعات المسلحة ثم تصنيفها.

الفرع الأول: تعريف النزاع المسلح

تتم معالجة هذا المطلب في فرعين يخص أحدهما النزاع في الشريعة الإسلامية و ثانيهما النزاع في القانون الدولي الإنساني.

أولاً: النزاع المسلح في الشريعة الإسلامية

- **النزاع في اللغة** : مصدر نازع ينازع منازعة، بمعنى الجذب، السلب، و القلع ، و الكف عن الشيء و الخصومة . ونظرا لحدائثة مصطلح النزاع المسلح فإن فقهاء الشريعة الإسلامية استخدموا مصطلح (الجهاد) بمفهومه الواسع و هذا ما تم توضيحه كما هو مبين أدناه : فالجهاد لغة: مصدر الفعل رباعي جاهد، على وزن فعال بمعنى المفاعلة و الفعل الثلاثي للكلمة (جهد) من الجهد بالفتح، تقول : أجهد جهدك في الأمر ، أي أبلغ غايتك، و جهد دابته و أجهدا إذا حصل عليها في السير فوق طاقتها و الجهد هنا بمعنى المشقة، أو من الجهد بالضم بمعنى

¹ - على صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص321.

الطاقة و جاء بمعنى القتال، يقال : جاهد العدو مجاهدة و جهادا : قاتلة، و الجهاد محاربة الأعداء و هو المبالغة و إستفراغ ما في الوسع و الطاقة من قول أو فعل أو ما أطاق من شيء، و الجهاد و المجاهدة إستفراغ الوسع في مدافعة العدو، وهو ثلاثة أضرب مجاهدة العدو الظاهر.

الجهاد : يكون ضد عدو محل أوباغ يريد التسلط بقوة العسكرية على المسلمين و الأمنيين فيكون الجهاد دفاعا على النفس حماية الأوطان و إلى جانب الجهاد بمفهومه الواسع يعرف الإسلام أسلوبا آخر يتلاءم مع طبيعة نوع هذا النزاع كالوساطة و الإصلاح في فك النزاع أو¹ "مقاومة الاستبداد بين المسلمين لقوله تعالى { وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين}" (الحجرات: 9).

لا بأس من التذكير بأن لفظ " الجهاد " لا تعني بصورة تلقائية الح رب المقدسة أو الحرب الدفاعية، مع العلم بأن الجهاد كحرب مقدسة أو دفاعية يخضع لجملة من الشروط حددها الإسلام، ولتوضيح الفرق بين الجهاد أو القتال بالمفهوم الحربي، وبين الجهاد بمفهوم بذل الجهد.

1- مدلول لفظة جهاد في الإسلام : غالبا ما تترجم لفظة جهاد بمعنى (الحرب المقدسة) و هي ترجمة غير دقيقة مما جعل غير المسلمين يسيئون فهم مدلولها و ينبغي الإشارة .

" بادئ ذي بدء إلى أن لفظة " جهاد " مشتقة لغويا من لفظه جهد بمعنى الجهد المبذول . و بخصوص لفظة جهاد بالمفهوم الإسلامي و بالأحرى من وجهة نظر دينية محضة، يحدد علماء الشريعة عدة أشكال من الجهد الذي يعتبرها الإسلام جهادا حيث يعرفون الجهاد بأنه | مجموعة الأفعال والأقوال التي لا تتجم عنها أضرار على الأبرياء، كالأمر بالمعروف والنهي

1- آدم عبد الجبار، المرجع السابق ، ص 23.

عن المنكر. و يرى الفقيه الفيلسوف و قاضي قرطبة بالأندلس، الوليد محمد بن أحمد، المشهور في العالم العربي باسم ابن راشد، و يسميه الغربيون Averroes، يرى أن اللجهاة أربعة أوجه هي: جهاد القلب، جهاد اللسان، و جهاد اليد، و جهاد السيف (السلاح) و من المعلوم أن تشريع الله للجهاد رخصة منحت للإنسان للذود عن نفسه لقوله تعالى " و من جاهد فإنما يجاهد لنفسه إن الله الغني عن العالمين " (العنكبوت 06) و كذلك لقوله تعالى ' من عمل صالحا فلنفسه (46). فالجهاد يدخل في باب العمل الصالح و ليس في باب التعطش لإراقة دماء البشرية"¹.

"و يميز الإسلام بين القتل و القتال - و كلها مصطلحات تدخل في نطاق الجهاد - في الحرب الدفاع عن النفس":

لقوله تعالى: « و قاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » (البقرة:190).

« فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم و اتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين » (البقرة:194)

«و قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة واعلموا أن الله مع المتقين» (التوبة:36)².

ستجدون آخرين يريدون أن يأمنوكم و يأمنوا قومهم كل ما ردوا إلى الفتنة أركسوا فيها فإن لم يعتزلوكم و يلقوا إليكم السلم و يكفوا أيديهم فخذوهم واقتلوهم حيث تقفتموهم (وجدتموهم) و أولئكم جعلنا لكم عليهم سلطانا مبينا ". (النساء:91).

¹ - علي بشيريرات، ممارسة حقوق الإنسان في الجزائر 1962، 1830ء ترجمة مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص 48، ص 49.

² - نور الدين نموشي، المرجع السابق، ص 15.

- فالله تعالى أمر في هذه الآية الأخيرة " فاقتلوهم حيث ثقفتموهم " مقاتلة الظالم المعتدي الذي لم يكف يده عن قتال المسلمين في أي موقع كان و تحت أي ظرف كان واقتلوهم حيث ثقفتموهم و أخرجوهم من حيث أخرجوكم و الفتنة أشد من القتل - قاعدة فرق تسد- ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه و إن قاتلوكم فقتلوهم كذلك جزاء الكافرين (191) فإن انتهوا إن الله غفور رحيم (192) و قاتلوهم حتى لا تكون فتنة و يكون الدين لله فإن انتهوا لا عدوان إلا على الظالمين (193)". (البقرة) فإن تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم " (النساء 89).

فالحث في الاستمرار في القتل هذا النوع من المجرمين في هذا النوع من الحرب (القتل و القتال)، أي الجهاد متوقفا على عدم كف أيديهم عن قتال المسلمين لأنه من جانب يطلبون الأمن من قومهم و في نفس الوقت ينقلبون إلى الفتنة و القتال، فلم يعتزلوا المسلمين و يتركوهم و شأنهم في أمن و سلام مما تصبح الحجة في قتلهم و قتالهم حجة عليهم أينما كان مقامهم أمرا مشروعاً و يصبح سلطان المتابعة حق على الدولة الإسلامية على هذا النوع من المعتدين المجرمين.

" بما يؤكد بأن الإسلام بهذه الدقة في تنظيم الحرب أنه انتصر على السيف ولم ينتصر بالسيف «و إن جنحوا للسلم فأجرح لها و توكل على الله إنه هو السميع العليم» (الأنفال:61). ودليله كذلك منع الأساليب الهمجية و التلذذ بإيذاء الناس عن طريق تدمير و تخريب الأرض بما فيها و عليها مهما كان الوضع في حالة الحرب أو السلم : « ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعا إن رحمت الله قريب من المحسنين» (الأعراف: 56) ¹.

" وهذه أحد أبواب الرحمة و التسامح في النظام الإسلامي : « إن الله لا يضيع أجر المحسنين» (التوبة:28)، إن الله مع الذين اتقوا و الذين هم محسنين " (النحل:16)، « يا أيها

¹ - نور الدين نموشي، المرجع السابق، ص 17-18

الذين آمنوا استعينوا بالصبر و الصلاة إن الله مع الصابرين « (البقرة:153) ، وما أروع هاتين الآيتين اللتين سوا فيهم الله عز وجل أنه مع المحسن كما هو مع الصابر "النقي" ، « هل جزاء الإحسان إلا الإحسان » (الرحمان :60)، واقتزان الإحسان مع الصبر تعد من أبواب رحمة الله الواسعة على الإنسانية جمعاء للاستفادة منهما في حالة هيجان النفس و كبح جماحها بان لا تتجرد من إنسانيتها في حالة الحرب مهما كانت سخونته.

« و بأن لا تتجرد في تعاملها مع الأسير في حالة الحرب و اعتباره كالمسكين و اليتيم بأن لا حوله ولا قوة له فيما آل إليه وضعه سوى التسابق إلى كسب الأجر في معاملتهم، و يطعمون الطعام في حبه مسكينا و يتيما و أسيرا " (الإنسان :08)، و ما أروع هذه القواعد الإنسانية التي يزخر بها الإسلام في حالة الحرب أو السلم، تلك القواعد التي لم تخرج اتفاقية جنيف عن محتواها «¹.

ثاني : النزاع المسلح في القانون الدولي الإنساني

" يمكننا بداية إعطاء مثلا عن نزاع مسلح دولي، فالحرب التي شنها التحالف الأمريكي البريطاني على العراق في العالم 2002 بحجة تدمير الأسلحة ذات الدمار الشامل، النزاع بين الأرجنتين و شيلي- الحرب بين العراق و ايران - الحرب التي شنها العراق على الكويت 1990-كلها نزاعات مسلحة دولية.

" يعرف النزاع الدولي المسلح بأنه الخلاف الذي يتخذ طابع الخلاف ناشئ بين دولتين من شأنه أن يقضي إلى تدخل من جانب أفراد القوات المسلحة حتى و إن أنكر أحد الطرفين وجود حالة حرب، فالعنصر الأساسي في هذا النزاع هو مشاركة سلطة الدولة فيها محاربين من القوات المسلحة ولا يهم مدة بقاء النزاع أو ع دد الضحايا، ولا تقنية الأسلحة أو التنظيم

¹ - نور الدين نموشي، المرجع السابق، ص17-18.

العسكري . و ينطبق هذا النوع من النزاع المسلح اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 و البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 و قواعد لاهاي و غير ذلك من المبادئ القانونية. و ينطبق على هذا النوع من النزاع اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 التي تتعلق بما يلي:

1- الجرحى و المرضى في الميدان.

2- الغرقى.

3- أسرى الحرب

4-الأشخاص المدنيين (تحت الاحتلال). البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.

- أحكام حقوق الإنسان الأخرى (مادامت غير قابلة للانتقاص و لم تعلن حالة طواري).

- المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949تضمنت مجموعة من المبادئ الأساسية التي يجب أن تطبق في أثناء النزاعات المسلحة الدولية . - إلا أن هذه المادة جاءت عامة و تقتصر إلى تعريف هذا النوع من النزاعات، حيث ورد فيها ما يلي " نزاع مسلح غير دولي يقع على أرض إحدى الدول المتعاقدة"¹.

" حددت اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 في مادتها الثانية المشتركة النزاعات

المسلحة الدولية بما يأتي " تنطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يعترف أحد بحالة الحرب. تنطبق الاتفاقية أيضا في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة ".

¹ - عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 49.

"و على هذا فإن أي نزاع مسلح يعد دولياً إذا كان بين دولتين أو أكثر، و كذلك الحال بالنسبة للاحتلال، أياً كانت مدته، سواء واجه المقاومة أم لم يواجه"¹

"وجاء البروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف لعام 1977 الخاصة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية فوسع مفهوم هذا المصطلح في فقرتنا الرابعة و نص على أنه تتضمن الأوضاع المشار إليها في الفقرة السابقة، المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري و الاحتلال الأجنبي و ضد الأنظمة العنصرية، و ذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير مصيرها، كما كرسة ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الدولية و ال تعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، و بهذا ع النزاعات التي تقودها حركات التحرير الوطنية ضد الاستعمار و السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي أو الكيانات و الأنظمة العنصرية، ضمن المنازعات المسلحة الدولية، و كان ذلك ثمرة الجهود الكبيرة التي بذلتها الشعوب المستعمرة لإدراجها ضمن النزاعات المسلحة الدولية أثناء المؤتمر الدبلوماسي الذي أنتج الصك المذكور"².

"وقد اختصر الدليل العملي للبرلمانيين العرب تعريفها بالنص على أنها هي التي تشبك فيها دولتان أو أكثر بالأسلحة، و تلك التي تكافح فيها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي، أو ضد جرائم التمييز العنصري . و تخضع هذه النزاعات لعدد كبير من القواعد بما فيها تلك المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف الأربع و البروتوكول الإضافي الأول.

1- عبد علي محمد سوادى، حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، الطبعة الأولى، وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2001 ص 44.

2- آدم عبد الجبار عبد الله بيدار، المرجع السابق، ص 25.

و مما ينبغي الإشارة إليه أن هناك نوعاً آخر من النزاعات يطلق عليها النزاعات المسلحة غير الدولية، وهي تشمل النزاعات الداخلية و التي لا تتسم بطابع دولي، وقد مر هذا في القانون الدولي الإنساني بمرحلتين مهمتين، هما : قبل عام 1949 وبعده، أما ما قبل عام 1949 فلم تكن القواعد التي نظمت الحروب تناولت مسألة النزاعات المسلحة الداخلية بمفهومها الواسع، بل بقيت هذه الحالات حتى عام 1949 شؤوناً داخلية محضّة تعالج وفقاً الأنظمة و القوانين الداخلية، ولم تكن قواعد القانون الدولي الإنساني تعني بهذا النوع من النزاعات المسلحة إلا في حالة واحدة و هي اعتراف تلك الحكومات بالمتمردين أو الثوار كمحاربين، فكانوا يتمتعون بموجب هذا الاعتراف ببعض الحقوق في مواجهة حكوماتهم، و ظل الأمر كذلك حتى عام 1949 عندما تم وضع اتفاقيات جنيف الأربع، فقد وضع فيها نص مشترك هو المادة الثالثة التي تضمنت إمكانية تطبيق الحد الأدنى من قواعد القانون الدولي الخاص بالنزاعات الدولية على النزاعات المسلحة الداخلية، وقد أثارت هذه جدلاً واسعاً لكونها تتعلق بشأن داخلي مما ينبغي معه مراعاة مصالح الدول بتطبيق تلك القواعد في حالات محددة و ذلك لقطع الطريق أمام المجرمين الذين يريدون استغلال هذه المادة، و لذلك عد من قبل النزاع المسلح الداخلي الذي يطبق عليه أحكام المادة لتحديد شروط عدة في المؤتمر الدبلوماسي بجنيف، و لكن واضعي هذه الاتفاقيات ابتعدوا عن وضع هذه الشروط ضمن المادة الثالثة هذه¹ .

¹ - آدم عبد الجبار عبد الله بيدار، المرجع السابق، ص 25، ص 26

الفرع الثاني: تصنيف النزاعات المسلحة

تعالج في هذا المطلب تقسيم النزاعات المسلحة الدولية بحيث يوجد نزاعات مسلحة دولية و أخرى نزاعات مسلحة غير دولية (داخلية).

تعريف النزاعات المسلحة الدولية

كقاعدة عامة الا يوجد تعريف محدد لمصطلح النزاعات المسلحة الدولية في الاتفاقيات الدولية ولذلك ذهب الفقه الدولي إلى القول بأن النزاع المسلح هو تدخل القوة المسلحة لدولة ضد دولة أخرى وبصرف النظر عما إذا كان هذا الهجوم المسلح مشروعاً أو غير مشروع ، على حين ذهب البعض الآخر إلى أنه ال يوجد تعريف محدد دولياً للنزاع المسلح وذلك نظراً لأن الظروف التي قد تشكل أو ال تشكل أي نزاع مسلح عديدة و مختلفة بعض الشيء ، ولتقييم ذلك يجب الرجوع إلى وقائع الحالة وعادة ما تشير إلى ما إذا كان الحدث يشكل نزاع مسلح أم الا

أولاً: النزاعات المسلحة الدولية

تعرف النزاعات المسلحة الدولية بأنها تلك التي تشترك فيها دولتان أو أكثر بالأسلحة وتلك التي تكافح فيها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو ضد جرائم التمييز العنصري وتخضع هذه النزاعات لعدد كبير من القواعد بما فيها تلك المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الأول وفيما يتعلق بسريان القانون الدولي الإنساني على النزاعات المسلحة الدولية يلاحظ عليه انه قبل عام 1949 كان يسمى قانون الحرب ويسري فقط على حالات الحروب المعلنة والتي نظمتها وبينت أحكامها اتفاقية لاهاي لعام 1899 التي أعيد النص عليها عام 1907 في اتفاقية لاهاي الثالثة الخاصة ببدء العمليات العدائية حيث نصت م/1 منها على "تعترف جميع الدول المتعاقدة بعدم جواز بدء العمليات العدائية دون إنذار مسبق وصريح ، إما في شكل إعلان حرب مع بيان للأسباب ، أو

إنذار أخير مع إعلان مشروط للحرب " وهو يعني أن سريان القانون الذي كان يهتم بتنظيم الأعمال العدائية كان مشروطاً بقيام الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات بان تسبق حربها بإنذار على شكل إعلان تبين فيه أسباب الحرب ، أو بشكل إنذار يتضمن إعطاء مهلة أخيرة للطرف الآخر مع إعلان مشروط للحرب¹.

وقد أظهرت التجارب السابقة واللاحقة لاتفاقية لاهاي لعام 1907 ، إن الدول باشرت العديد من الحروب دون أن تعلن عنها مسبقاً إما مخالفة منها لاتفاقية لاهاي نفسها ، أو لأنها باشرت هذه الحروب مع دول ليست أطرافاً في اتفاقيات لاهاي ومن ضمنها اتفاقية لاهاي الثالثة ، التي كانت تنص على أن هذه الاتفاقية تسري فقط على حالات الحرب المعلنة بين أطرافها ، مما يعني إن الإعلان عن بدء الحرب بين الدول الأطراف في الاتفاقية وبين الدول غير الأطراف فيها ، لم يكن ملزماً ، لذلك كانت أغلبية الحروب تبدأ دون إعلان مسبقاً عنها ، نظراً إلى أن عدد الدول الأطراف فيها كان محدداً وعليه خرج عدد من النزاعات المسلحة الدولية التي كانت تقوم بين الدول من نطاق قانون الحرب الذي كان نافذاً قبل عام 1949 على الرغم من أن غالبيتها توافرت فيها سمات الحرب إلا إنها بوشرت دون إنذار مسبق ، كما أن

¹ - نظر مطبوع الاتحاد البرلماني الدولي "احترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه" ، مصدر سابق ، ص13.

2- See:

- Rene Provost ,int. human right law and humanitarian law ,Cambridge university prss ،1999 ، P. 245.

- Jean Pictet ،Geneva convention relative to the treatment of prisoners of war ،int. committee of red cross ،Geneva ،1960 ،P.19-23.

- و جيرهارد فان غلان ، ج3 ، مصدر سابق ، ص54.

- و د. عامر الزمالي ، مصدر سابق ، ص32.

P. 256. ،Op. Cit. ،3- See: Rene Provost

4- انظر ف (1) م/96 من بروتوكول جنيف الأول لعام 1977.

P. 256-257. ،Op. Cit. ،5- See: Rene Provost

بعض الدول لم تكن تعترف بوجود حالة حرب قائمة بينها وبين غيرها حتى تبعد تطبيق أحكام قانون الحرب عليها ، ففي عام 1931-1932 في النزاع الصيني

- الياباني على الرغم من أن القتال بينهما كان واسع النطاق ، إلا أن الجانبان أنكرا قيام حالة حرب بينهما ، ولم تعتبر كل من الصين واليابان إن اتفاقيات جنيف لعام 1925 ولاهاي لعام 1907 قابلة للتطبيق على حالة (اللاحرب) هذه ، ولذلك أظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في نصوص الاتفاقيات التي كانت قائمة لتنظيم حالات الحروب ، وتم طرح الحاجة إلى ذلك عام 1938 خلال المؤتمر الخامس عشر الذي عقدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر¹.

وتم بالفعل بعد الجهود التي بذلت لإعادة النظر في قوانين الحرب ، وضع نصوص جديدة توسع من نطاق الحروب التي تسري عليها قواعد لاهاي وقواعد جنيف لعام 1925 ، ففي عام 1949 بعد وضع اتفاقيات جنيف الأربع وضع نص فيها هو نص م/2 المشتركة لهذه الاتفاقيات ، ليشمل سريان هذه الاتفاقيات حالات الحروب المعلنة والاشتباكات المسلحة أياً كانت حتى إن كان أحد الأطراف فيها لا يعترف بقيام حالة الحرب وبذلك قطع نص هذه المادة الطريق على الدول للتمسك بالذرائع والادعاءات التي قد تضعها هذه الدول لا جل التملص من أداء التزاماتها فلم يعد هناك أية حاجة إلى أي إعلان رسمي للحرب أو الاعتراف بحالة الحرب حتى يبدأ سريان هذه الاتفاقيات بل إن حصول الأعمال العدائية أياً كانت كافية بذاتها لسريان قانون الحرب الذي سمي بعدها بالقانون الدولي الإنساني نظراً إلى أنه لم يعد قاصراً على الحروب بمعناها التقليدي الذي كان وارداً في اتفاقيات لاهاي ، بل بات يشمل كل أنواع النزاعات المسلحة الدولية ، وسيسري على النزاعات المسلحة الدولية سواء كانت الأطراف المتحاربة كلها طرفاً في الاتفاقيات أم لا فالالتزام يبقى قائماً في مواجهة الدول الأطراف تجاه عددها أياً كان ، وبذلك تلاقت اتفاقيات جنيف الأربع الآثار التي كانت ترتبها اتفاقيات لاهاي

¹ - عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص 50.

لعام 1907 فلم يعد غياب بعض الشروط الشكلية سببا لعدم الالتزام وذريعة تتمسك بها الدول لعدم تنفيذ التزاماتها التي يفرضها عليها قانون تنظيم وإدارة العمليات العدائية¹

ولم يتوقف الأمر عند اتفاقيات 1949 التي غطت بأحكامها كل أنواع النزاعات المسلحة الدولية ، فقد تم إضافة نصوص جديدة إلى قواعد القانون الدولي الإنساني في عام 1977 تجعل من هذا القانون يسري بكامل قواعده على نوع جديد من النزاعات المسلحة وهي النزاعات المسلحة التي تقودها حركات التحرير الوطنية ضد الاستعمار والسيطرة الأجنبية وضد الاحتلال الأجنبي أو ضد الكيانات والأنظمة العنصرية فقد تضمن بروتوكول جنيف الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربع نصا يدرج بموجبه هذا النوع من النزاعات ضمن فترة النزاعات المسلحة ، وهو نص م /1 ف إلا انه يحدد بان النزاعات المقصودة بهذه المادة هي حصرا النزاعات التي يقودها الشعب بالحركات التي يشكلها ضد الاستعمار الاحتلال الأجنبي ، والأنظمة والكيانات التي تقوم على سياسة التمييز العنصري بحيث أن يشمل النزاعات المسلحة التي قد تقوم بها الشعوب ضد الأنظمة القمعية أو تلك التي تستهدف تقسيم دولة ما والتي تقوم على أسس اجتماعية أو سياسية فهذه الحالات لا تدخل ضمن نطاق م/1 ف

ثم بين البروتوكول في نص آخر كيف يجري تنفيذ أحكام الاتفاقيات التي يكملها من جانب الأطراف المعنية ، فبالنسبة إلى الدولة التي تواجه نزاعا مسلحا من هذا النوع تلتزم باحترام أحكام هذا البروتوكول والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة في قتالها مع حركات التحرير الوطنية(4). أما بالنسبة إلى حركات التحرير الوطنية فقد نص في ف (2) م /96 منه على انه يجوز للسلطة الممثلة لشعب مشتبك مع طرف سام ثان متعاقد في نزاع مسلح من الطابع المشار إليه في ف (4) م/1 أن تتعهد بتطبيق الاتفاقيات وهذا الملحق أو البروتوكول ويكون لمثل هذا الإعلان آثاره في مواجهة هذه السلطة حيث تدخل الاتفاقيات وهذا الملحق حيز التنفيذ بالنسبة إلى السلطة المذكورة بوصفها طرفا في النزاع وذلك بأثر فوري ، وتمارس السلطة

¹ - ادم عبد الجبار عبد الله بيدار، المرجع السابق، ص 25، ص26.

المذكورة الحقوق ذاتها وتحمل الالتزامات عينها التي تمنح أو تفرض على طرف سام متعاقد في الاتفاقيات والبر وتوكول الاول كما تلزم هذه الاتفاقيات والبروتوكول أطراف النزاع جميعا على حد سواء ، وهنا أثبتت عدة مسائل تتعلق بالسلطة التي تمثل الشعب في أثناء وضع هذه المادة ، وتتعلق بالسمات التي ينبغي أن تتوفر في هذه السلطة ، فقد اقترحت بعض الدول ضرورة أن تكون السلطة التي تمثل الشعب والمبينة في ف (3) م/96 ، مسيطرة على جزء من إقليم الدولة ، إلا إن هذا الاقتراح تم رفضه لأسباب أن حركات تحرير الوطنية قد تعتمد أسلوب الحركة والتنقل الدائم كوسيلة تراها فعالة أكثر لمقاتلة العدو ويحقق فائدة تكتيكية أكثر مما لو كانت مرتبطة بمكان محدد هذا إلى جانب ، أن هناك العديد من حركات التحرير الوطنية التي عدت ممثلة للشعب بالرغم من عدم استقرارها في مكان محدد ، كما أن قيام هذه الحركات بالقتال المسلح ، يستند إلى ما للشعوب من حق في تقرير المصير وهكذا تشتق حركات التحرير وضعها ، وليس الأمر الواقع السي طرة على الأراضي وانما من تمثيلها للشعب . كما اقترحت بعض الدول أن يكون اعتراف بهذه الحركات من قبل المنظمات الإقليمية التي تدور هذه النزاعات ضمن نطاق اختصاصها الإقليمي بحيث يتم تطبيق¹ على حركات التحرير الوطنية التي تعترف بها منظمة حكومية إقليمية إلا أن هذا الاقتراح رفض لأسباب وهي إذا كان الاعتراف بالحركات هذه يتلاءم في حالة وجدت منظمات إقليمية في الأماكن التي تدور فيها نزاعات مسلحة من هكذا نوع إلا إنها لا تتلاءم مع حقيقة أن هناك مناطق عديدة في العالم لم يتم تغطيتها من قبل هذه المنظمات فلا يوجد على سبيل المثال منظمة إقليمية تعترف أو تمنح الاعتراف بحركة فريتلين التي تقاوم في تيمور الشرقية ، وبسبب من ذلك تم وضع النص دون الإشارة إلى شرط الاعتراف من جانب منظمة إقليمية ، بل يجب فقط أن تتوفر في هذه الحركات قيادة مسؤولة فيها نظام داخلي تستطيع أن تنفذ القانون الدولي الإنساني حتى إن لم يعترف بها الطرف الآخر في النزاع المسلح

¹ - عبد علي محمد سوادى، المرجع السابق، ص 43.

ثاني: النزاع الدولي غير مسلح

" القانون الدولي مهتما بالنزاعات المسلحة الداخلية على اعتبار أنها تتعلق بالسيادة الوطنية) وشكل هذا النص ثورة قانونية، فالأول مرة تتقدم حماية الأفراد على سيادة الدول. يتميز هذا النوع من النزاعات بمواجهات تقع بين القوات النظامية في دولة ما مع قوات منشقة أو متمردة ... أي أن يكون أحد أطرافها أو طرفيها ليس دولة بالمعنى القانوني للقانون الدولي. إن أهمية المادة 3 المشتركة يقابلها بعض الضعف إذ أن عدم تعريفها للنزاع المسلح موضوع المادة ترك فراغا كبيرا عملت على ملئه الدولة الطرف في النزاع من خلال إنكار وجود نزاع مسلح داخلي للتهرب من تطبيق القانون.

هناك عدة طرق مختلفة التعريف، نوع النزاع المذكور أعلاه تستخدم فيها المصطلحات التالية: " داخل دولة في إقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة"، في " داخل إقليم دولة منفردة". و يبدو بعضها أكثر تقيدا (مثل دولة منفردة) من غيرها "دولة" و في قضية ماراديناغ، أوضحت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة تعريف النزاعات المسلحة غير الدولية الذي استخدمته المحكمة منذ قضية "تاديتش"، و في قضية يوسكوفسكي " كشفت الدائرة الابتدائية، المسألة بوضوح أكبر بتقديم رؤية تفصيلية لما يشكل نزاعا مسلحا غير دولي، مع استعراض لكيفية فهم الأركان ذات الصلة في المادة 03 المشتركة، و التي أقرتها في قضية "تاديتش"، و تتكثل في الشدة، و تنظيم الجماعة المسلحة"¹.

¹ - - عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 49.

المبحث الثاني : الحماية القانونية للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة

نخصص هذا المبحث الدراسة الحماية العامة للمدنيين أثناء سير الأعمال العسكرية، و التي أو امتهان تضع العديد من القيود و الموانع على سفك دماء الأبرياء من السكان المدنيين ، و ذلك لإجلاء الوضع الواقعي كرامتهم و إذلالهم و تعريضهم للتعذيب و القسوة في المعاملة، للمدنيين في الكثير من النزاعات الدولية المسلحة السابقة على إبرام اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الحروب، كنتيجة لما عرف من فراغ في القانون الدولي و في مرحلة لاحقة نتعرض للإنساني، بسبب إغفال العديد من الصكوك و الاتفاقيات الدولية، القواعد الحماية، ومنه تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

- المطلب الأول: مفهوم الحماية .
- المطلب الثاني: قواعد الحماية.

المطلب الأول: مفهوم الحماية

" الحماية نحى الشيء و حمى و حماية و محمية : منعه و دفع عنه، و هكذا شيء حمي على فعل، أي محظور لا يقرب، قال أبو حنيفة : حميت الأرض حميا و حمية و حموة (والأخيرة نادرة)، و الحمية و الحمي نما حمي من شيء ، يمد و يقصر، و حماة من الشيء و حماة إياه وحميت القوم حماية، و حماة الناس يحميه إياهم حمي، و أحميت المكان: جعلته حمى و في الحديث (لا حمى إلا الله و رسوله)، (...).والحامي من الحماية و هي الوقاية و الدمار¹. "سننتاول في هذا المطلب فرعين ، حيث نخصص الفرع الأول : الحماية في القانون الدولي الإنساني، و الفرع الثاني الحماية في الإسلام."

¹ - ميلود بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 40.

الفرع الأول : الحماية في القانون الدولي الإنساني

سوف نحاول في هذا الفرع تعريف مصطلح الحماية في القانون الدولي الإنساني من خلال اتفاقيات دولية و قرار إصدار الاتفاقيات الدولية عن مجلس الأمن.

أولاً: الحماية لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر

مصطلح الحماية في نظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر يتضمن كل الأنشطة التي

ترمي إلى ضمان احترام الحقوق الأساسية للفرد كما وردت في الصكوك القانونية الدولية و خاصة القانون الدولي الإنساني، و قانون اللاجئين، و قانون حقوق الإنسان و شمل "مصطلح الحماية أي نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر يهدف إلى حماية الأشخاص الواقعين في نزاع مسلح من المخاطر و الانتهاكات و المعانات التي يتعرضون لها بغرض الحفاظ على حقوقهم و إمدادهم بالمعونة و ضمان صوتهم ، و يظل القانون يمثل خط الحماية الأول. و لهذا"¹.

"تعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر مخزونا كبيرا من القواعد التي يتزايد شمولها تدريجيا و الكفيلة بضمان حماية ضحايا النزاعات الدولية و القيام المساعي لدى السلطات المعنية المنخرطة في النزاع، و ذلك بهدف منع أو وضع حد للانتهاكات قانون الدولي الإنساني. و عرفها الأستاذ زهير الحسني " يرى أن الحماية الدولية لضحايا النزاعات والكوارث الطبيعية و السياسية يتضمن معنيين، أحدهما وقائي، احترازي يقصد به تحريم القيام بالأفعال التي تؤدي إلى قيام المعاناة، و الثاني علاجي، فإذا وقعت الأفعال التي تؤدي إلى قيام تلك المعاناة، فإن أجهزة الحماية الدولية و على رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر تتدخل لتقديم عمليات الإغاثة للحيلولة دون زيادة تلك المعاناة و هذا هو المفهوم العلاجي للحماية الدولية"².

¹ - لنور فيصل، حماية البيئة الطبيعية أثناء النزاعات المسلحة، بحث لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع قانون دولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2001-2002، ص 24.

² - لنور فيصل، المرجع السابق، ص 24.

"و بينما يشمل القانون الدولي الإنساني جميع المدنيين بالحماية دون أي تمييز ، فإنه يخص بالذكر جماعات معينة، إذ يعتبر أن النساء و الأطفال و الأشخاص المسنين و المرضى يشكلون فئات شديدة الضعف أثناء النزاعات المسلحة، و كذلك الأشخاص الذين يقرون من بيوتهم فيصبحون نازحين داخل بلدانهم أو لاجئين . و يحظر القانون الدولي الإنساني الترحيل القسري عن طريق ممارسة التخويف أو العنف أو التجويع.

و كثيرا ما تؤدي النزاعات المسلحة إلى تشرذم العائلات و على الدول أن تأخذ جميع التدابير المناسبة لتفادي وقوع ذلك و أن تبادر بإعادة الاتصالات العائلية من خلال إتاحة المعلومات و تسيير أنشطة البحث عن المفقودين . و الحماية التي تمنحها اتفاقيات جنيف و بروتوكولاتها الإضافية للمدنيين حماية شاملة أما التطبيق فكان هو المشكلة التي طبقت في السنوات الخمسين الماضية. فلم تحترم الدول و لا الجماعات المسلحة من غير الدول التزاماتها على نحو مناسب ، و ظل المدنيون يعانون معاناة فائقة في كل النزاعات المسلحة تقريبا"¹.

ثاني: الحماية المدنيين قرار صادر عن مجلس الأمن

1- قتل المدنيين : تبرز الفقرة...07 من القرار رقم (814) الصادر بتاريخ (26 أوت 1933) عن مجلس الأمن نقطة تحول في التدخل الأممي في الصومال، حيث يوضح فكرة فرض السلام في الصومال، ولهذه الغاية فرضت الفقرة 10..... من هذا القرار قوات حفظ السلام الدولية باستخدام القوة.

مع أن منظمة الأمم المتحدة دعت قوات حفظ السلام، بهدف تسوية الأزمة في الصومال إلا أن الأوضاع الأمنية تفاقمت، ففي (5 سبتمبر 1993) قتلت ميليشيات عيدي أمين 23 جنديا باكستانيا و أدان المجلس في قرار صدر في (08 سبتمبر 1993) هجمات التي نفذتها عيدي أمين، وطالب القرار من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات الأزمة بحق منفذي الهجمات.

¹ - القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين، www.icrc.org/ara/war-and-ia، 2019/03/21، ساعة 18:20

واستنادا إلى هذا القرار قامت القوات الأمريكية و القوات الأممية في (12 سبتمبر 1993) بنبت هجمات ضد مواقع الجنرال عيدي أمين و أثناء عمليات تمشيط في مقديشو بتاريخ (13 سبتمبر 1993)، قامت بإطلاق النار على مدنيين صوماليين و قتل 14 منهم، وقد أثار استخدام القوة الدولية بهذا الشكل العديد من الأسئلة عن دور هذه القوات. ففي 27 أكتوبر 1993 قامت منظمة أطباء بلا حدود بتقديم شكوى إلى منظمة الأمم المتحدة للاحتجاج على انتهاكات القانون الدولي الإنساني، و التي وقعت في 17 سبتمبر 1993 عند مهاجمة القوات الدولية لمركز قيادة الجنرال عيدي أمين كما يمكن الاستشهاد بانتقادات مكتوبة وجهتها (26) منظمة غير حكومية في (10 أوت 1993) إلى الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص الصبغة العسكرية لعمليات قوات حفظ السلام و التي دمرت الثقة اللازمة لإطلاق ديناميكية الحوار و السلام.

أثر قتل المدنيين على تطبيق القانون الدولي الإنساني، إن قوات حفظ السلام قوات وجدت للحفاظ على السلام، إلا أنها قامت بجرائم كبيرة ومخلة بالسلام و بحقوق الإنسان ، فكل القوانين الوطنية و الدولية تعاقب على القتل سواء كان أو بالخطأ " ¹.

" بما أن قوات حفظ السلام بهذا الفعل و تم تجاهل ذلك من قبل الجهات المسؤولة فهذا يعني أن مبادئ القانون الدولي الإنساني و قواعده لا يحترمونها، وهي مجرد حبر على ورق و شعار يستولون به على عقول الدول الضعيفة و المحتاجة إلى الحماية.

فما الفائدة من نصوص اتفاقيات جنيف؟ حيث أن اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها 1946 تنص في المادة...01 على أنه تصادق الأطراف المتعاقدة على الإبادة الجماعية سواء ارتكبت في أيام السلم أو أثناء الحرب، هي جريمة بمقتضى القانون الدولي تتعهد بمنعها و المعاقبة عليها.

¹ - مزاد غواشي، قوات حفظ السلام و آثارها على تطبيق القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان ، 137.

وكذلك المادة 02... من نفس الاتفاقية تعني الإبادة الجماعية أيًا من الأفعال التالية

المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الج زئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية بصفتها هذه:

- قتل أعضاء من الجماعة .

2- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة": كذلك تنص المادة 12.....

من اتفاقية جنيف الأولى (1949) تنص أنه يجب في جميع الأحوال احترام وحماية المرض و الجرحى ويحضر بشدة أي اعتداء على حياتهم أو استعمال العنف معهم، ويجب على الأخص عدم قتلهم أو إبادتهم أو تعريضهم للتعذيب". وبذلك فإن القتل يؤثر على تطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل سلبي " ¹.

الفرع الثاني: الحماية في الإسلام

نتطرق في هذا الفرع إلى تعريف مصطلح الحماية في الإسلام و الحقوق التي حددتها

الشريعة الإنسان.

أولاً: تعريف الحماية في القرآن و السنة

" ينبغي التذكير هنا بأن المصادر الرئيسية لحقوق الإنسان في الإسلام في القرآن

الكريم و السنة النبوية بما ثبت فيها من أقوال و أفعال و كذا ممارسات الخلفاء الراشدين

ووضعهم السلسلة من القواعد المحددة لحماية رعايا الدولة الإسلامية مهما كانت ملتهم أو

عقيدتهم لأنهم في محصلة هم من {مواطنيها و رعاياها}² يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات التي

يتمتع بها كل رعايا الدولة.

على الرغم من توفر مصدر ثري في مسألة حقوق الإنسان، إلا أن هذا المجال مازال

يعتبر في العديد من الدول الإسلامية بمثابة "أمانة" مودعة بين أيدي رؤساء الدول، على عكس

¹ - مراد كواشي، المرجع السابق، ص138.

² - لا وجود لمصطلح أو كلمة الأقليات في النظام الإسلامي كما أوردها الكاتب فهو مصطلح عرفته الدولة الوضعية التمييز ما بين رعايا الدولة الواحدة إنه مصطلح تمييزي عنصري.

القوانين الأخرى التي صيغ معظمها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية . و الحال أن هذه المبادئ تعتبر جزءا لا يتجزأ من قواعد القانون في البلدان الإسلامية.

كل تعاقد في نظر الفقه الإسلامي، يعتبر جزء لا يتجزأ من القانون ما لم يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، و بهذا ه الصفة ينظر لكل اتفاق أو تعاقد تنجز عنه التزامات بين طرفين إثنين سواء كان ذلك في إطار القانون العرقي أو القانون العام على أساس المبدأ القائل، ان العقد هو شريعة المتعاقدين و بالتالي يجب احترام بنود الاتفاق من قبل الطرفين معا، و في هذا يقول الخالق جل و على : يأيها الذي أمنوا أوفوا بالعقود... " (المائدة: 1).

تتضمن الآية السالفة الذكر عنصر بين إثنين : أولهما، وجوب الوفاء بالالتزامات، و ثانيهما، شرط حصول الموافقة بين الطرفين على نص العقد أو الاتفاق المبرم وفق القانون العرقي أو العام على حد سواء و تعتبر هذه النصوص إلزامية مثل النصوص التشريعية¹. "وتستند هذه القاعدة على منطق سليم حيث أن كلا من نصوص العقد أو الاتفاق يتم إبرامها بإرادة الطرفين معا، و فيما يتعلق بقابلية القانون التنفيذ، يتأكد القاضي من أن التزامات المتعاقدين لا تتغاضى مع أحكام الشريعة الإسلامية و أنها شري على الطرفين معا (.....). ولا بأس من التذكير بعدد من المبادئ الإسلامية المتصلة بحقوق الإنسان، ففي معظم الحالات لا تتم صياغة هذه المبادئ على نفس المنوال الذي تصاغ به بقية القوانين العضوية، و الحال أن المختصين في الشريعة الإسلامية هم الذين يتولون استنباط ها انطلاقا من المصادر المعترف بصفقتها تلك . بيد أن صياغة هذه المبادئ في شكل قواعد عملية مرهون بإرادة السلطات التنفيذية و التشريعية في الدول الأعضاء في هيئة المؤتمر الإسلامي.

هذه المبادئ منصوص عليها في معظم كتب الفقه الإسلامي و مصادره، و بخاصة منها القرآن الكريم و السيرة النبوية الشريفة، و سيرة الخلفاء الراشدين، و مؤلفات علماء المذاهب

¹ - علي بشيريريات، المرجع السابق، ص36 ، ص 37.

الإسلامية. مهما يكن فسنتقتصر هنا على التذكير بحقوق الإنسان و المواطن كما حددها القرآن الكريم.

ثانها : حقوق الإنسان التي حددها القرآن الكريم

1 - الحق في الحياة باعتباره أحد حقوق الإنسان، و إن حق الفرد في الحياة مضمون و مؤكد من خلال تحريم قتل أي إنسان لم يرتكب جريمة قتل . و من يرتكب مثل هذا الفعل يعتبر مجرما خطيرا على الإنسانية جمعاء مصداقا لقول الله تعالى: «من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض، فكأنما قتل الناس جميعا، و من أحيها، فكأنما أحيأ الناس جميعا ». سورة المائدة الآية 32.

2- الحرية باعتبارها حقا من حقوق الإنسان ، إن كل إجراء من شأنه تصنيف الخناق على حرية شخص ما بغير مبرر قانوني يعتبر فعلا مذموما، و تسري هذه القاعدة العامة على كل ما من شأنه أن يسبب ضرر للإنسان، و في مقدمة هذه الأعمال المذمومة، نجد ممارسة الرق التي يجب أن يحضرها رئيس الدولة و مساعدوه في هذا الصدد، يقول الله تعالى : "الذين إن مكناهم في الأرض...و أمروا بالمعروف و نهوا عن المنكر ... (الحج: 41)¹.

3- الحكم بالعدل باعتباره حقا من حقوق الإنسان، إن المعاملة التي خصصها الخالق لبني آدم تسري على الناس جميعا، في هذا الصدد يقول الله تعالى: " فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، و من يعمل مثقال ذرة شرا يره " (الزلزلة7-8)

ولقد قدر الخالق نوع الثواب والعقاب بصورة عادلة، فكل فعل يستحق إما ثوابا وإما عقابا وفق ما قرره القانون الإلهي، ففي أية أخرى يقول عز وجل : "خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها..... سورة الزمر الآية6.

¹ - علي بشيريرات، المرجع السابق، ص37، ص 40.

و هذا يعني أن اختلاف ألوان البشر، و أعراقهم، و معتقداتهم، و تفاوت نصيبهم من الثروة..... و ما إلى ذلك من المظاهر لا يعني شيئاً من الطبيعة الأدمية للإنسان ولا ينقص شيئاً في ميزان العدالة الإلهية لأن كافة البشر متساوون في الحقوق و الواجبات"¹.

المطلب الثاني :قواعد الحماية

في هذا المطلب سنقوم ببقاء الضوء على قواعد الحماية الواردة في القانون الدولي الإنساني و الإسلام.

الفرع الأول : قواعد الحماية في القانون الدولي الإنساني

1- يتمتع السكان المدنيين و الأشخاص المدنيين بحماية عامة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، لإضفاء فعالية على هذه الحماية.

2- لا يجوز أن يكون سكان المدنيين بوصفهم هذا و كذلك الأشخاص المدنيين محلاً للهجوم، و تحظر أعمال العنف أو التهديد به، الرامية أساساً إلى بث الذعر و الرعب بين السكان المدنيين إلخ.

وفيما يخص حماية البيئة الطبيعية من الفساد نصت الم ادة 55 من البروتوكول في فقرتها التي تحمل عنوان "حماية البيئة الطبيعية على أن:

3- تراعي أثناء القتال حماية البيئة الطبيعية من الأضرار البالغة واسعة الانتشار و طويلة

الأمد، و تتضمن هذه الحماية حظر استخدام أساليب أو وسائل القتال التي يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب مثل هذه الأضرار بالبيئة الطبيعية و من ثم تضر بصحة أو بقاء السكان.

4 - تحظر هجمات الردع التي تشن ضد البيئة الطبيعية، وجاء الإعلان بشأن حماية النساء و الأطفال في حالات الطوارئ و النزاعات المسلحة الصادر بموجب قرار الجمعية العامة 3318

¹ - علي بشيريرات، المرجع السابق، ص 40.

(29) بتاريخ 1974/12/01 قوله : "أو إذ تضع في اعتبارها ضرورة توفير حماية خاصة

للنساء و الأطفال من بين السكان المدنيين"¹.

" تصدر رسميا هذا الإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطواري و

المنازعات المسلحة و تدعو جميع الدول الأعضاء إلى التزام الإعلان التزاما دقيقا : "1- يخطر

منع الاعتداء على المدنيين و قصفهم بالقنابل، الأمر الذي يلحق ألاما لا تحصى بينهم، و

خاصة بالنساء و الأطفال الذين هم أقل أفراد المجتمع مناعة، و تدان هذه العمليات... إلخ".

وحصلت المادة 77 من البروتوكول على عنوان حماية الأطفال و أولتهم الرعاية اللازمة

في فقراتها:

أ- يجب أن يكون الأطفال موضع احترام خاص، أن تكفل لهم الحماية ضد أي صورة من

صور خدش الحياء، و يجب أي تهيأ لهم أطراف النزاع العناية و العون الذين يحتاجون إليهما

سواء بسبب أم لأي سبب آخر .

ب- يجب على أطراف النزاع اتخاذ كافة التدابير المستطاعة التي تكفل عدم اشتراك الأطفال

الذين لم يبلغوا بعد سن 15 في الأعمال العدائية بصورة مباشرة . وعلى هذه الأطراف بشكل

خاص أن تمتنع عن تجنيد هؤلاء ممن بلغوا سن الخامسة عشر ولم يبلغوا بعد سن الثامنة عشر

أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن لهم أكبر سنا .

ج- يجب وضع الأطفال في حالة القبض عليهم، أو احتجازهم أو اعتقالهم لأسباب تتعلق

بالنزاع المسلح، في أماكن منفصلة عن تلك التي تخصص للبالغين . و تستثنى من ذلك حالات

الأسر التي تعد لها أماكن للإقامة كوحدات عائلية إلخ.

د- لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام الجريمة تتعلق بالنزاع المسلح، وعلى الأخص الذي لا يكونون

قد بلغوا بعد سن الثامنة عشر من عمرهم وقت ارتكاب الجريمة..."².

¹ - نموشي نورالدين، المرجع السابق، ص 19.

² - نموشي نور الدين، المرجع السابق، ص 19-20.

"كما جاء في البروتوكول السابق الذكر في مادته 24 / 2 تقريره في حماية الأعيان و المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين أنه:

- يحظر تجويع المدنيين لأسلوب من أساليب الحرب.

- يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان و المواد التي لا غنى عنها لبقاء

السكان المدنيين و مثالها المواد الغذائية و المناطق الزراعية التي تنتجها و المحاصيل و

الماشية و مرافق مياه الشرب و شبكاتها و أشكال الري.

إذ تحدد القصد من ذلك في منعها عن السكان المدنيي ن أو لحملهم على النزوح أم لأي باعث آخر.

و فيما يخص عدم التفريق بين أعضاء العائلة الواحدة أمر الخليفة العباسي المعتصم

بالله " عند استيائه على حصون "أرمينيا" أن لا يفرق بين أعضاء العائلات التي وقعت في الأسر.

وهو في نفس المبدأ الذي أخذت به المادة 82 في فقرتها الثانية و الثالثة من اتفاقية

جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 أوت دون رعاية عائلية.

و يجمع أفراد العائلة الواحدة و بخاصة الوالدان و الأطفال معا في معتقل واحد طوال

مدة الاعتقال و للمعتقلين أن يطلبوا أن يعتقل معهم أطفالهم المتروكون دون رعاية عائلية.

و يجمع أفراد العائلة الواحدة المعتقلين كلما أمكن في المبنى نفسه و يخصص لهم مكان

إقامة منفصل عن بقية المعتقلين، و يجب توفير التسهيلات اللازمة لهم للمعيشة في حياة عائلية.

وقد عنونت المادة 41 من البروتوكول نفسها هذا المبدأ في حماية العدو العاجز عن

القتال وحددت من هو الشخص العاجز بتقريرها:

1- لا يجوز أن يكون الشخص عاجز عن القتال أو الذي يعترف بأنه كذلك لما يحيط به من ظروف محلا للهجوم" ¹.

2- يعد الشخص عاجزا عن القتال إذا :

- وقع قبضة الخصم.

- أو أفصح بوضوح عن نيته في الإسلام .

أو فقد الوعي أو أصبح عاجزا على نحو آخر بسبب جروح أو مرض جعله غير قادر على الدفاع عن نفسه.

شريطة أن يحجم في أي من هذه الحالات عن أي عمل عدائي و ألا يحاول القرار و تدخل النساء تحت طائلة الإجراءات التي يتمتع بها العاجزون فأصبحت المادة 76 من البروتوكول تحمل عنوان "حماية النساء" ورد فيها:

1- يجب أن تكون النساء موضع احترام خاص، و أن يتمتعن بالحماية، ولاسيما ضد

الاعتصاب و الإكراه على الدعارة، و ضد أي صورة أخرى من صور خدش الحياء.

2- تعطي الأولوية القصوى لنظر قضايا أولاته الإحمال و أمهات صغار الأطفال ².

أولا :أهمية القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين

"تعود إلى عدة أسباب منها:

السبب الأول : تنامي الحروب المسلحة الدولية و غير الدولية في العالم بأسره مع استخدام

الأسلحة الفتاكة بأنواعها المختلفة، و القاضية بعدم المساواة بينها و بين الدول الأخرى ولا أدل

على ذلك مما يقرره البعض من القول باستحالة تساوي الدول جميعهم أمام القانون، حيث قال

الشيوررات ميل " باستحالة تطبيق القانون على الشعوب الهمجية، وفي ظل تصنيف " لوريمير "

العالم إلى ثلاثة مناطق تخضع كل منهم لقانون مختلف فالعالم المتمدين يجب أن يتمتع بحقوق

سياسية كاملة، و الع الم نصف المتمدن يكفي أن يتمتع بحقوق سياسية جزئية بينما الشعوب

¹ - نموشي نور الدين، المرجع السابق، ص22-20

² - نموشي نور الدين، المرجع السابق، ص 22.

غير المتحضرة ليس لها إحقاق عرفية لا تحمل إلزاماً قانونياً، حتى جاء عهد عصبة الأمم فأقر ذلك التقسيم الثلاثي و أكسبه سلطة القانون¹.

السبب الثاني : الازدواجية في المعاملة بين الدول في الثواب وال عقاب من قبل المنظمات الدولية، في الأوضاع المتماثلة، و مقتضى ذلك أن يتم إتباع سلوك متأرجح و غير ثابت للمنظمات الدولية في التعامل مع المجالات الأساسية للقانون الدولي بقبول بعض التصرفات تارة و رفضها تارة أخرى، أي الحكم بالمشروعية و عدم المشروعية على الأوضاع المتماثلة، و بمعنى آخر تتحقق الازدواجية بتطبيق القاعدة على واقعة معينة، و يطبق الاستثناء على واقعة متماثلة مما يترتب على ذلك تضارب في المعاملة بين الأوضاع المتماثلة. ولقد أثبت الفقيه الدولي "البارون ميشيل دي توب أن الإسلام دين الرحمة و أن الرحمة بالمحاربين وتجنيب غير المحاربين ويلات الحرب، من النساء و الزراع و الشيوخ و الأطفال، و عدم تخريب أملاك العدو، كل هذه المبادئ من قواعد القانون الإسلامي التي أثرت في القانون الدولي المعاصر.

ثاني: الجهود المبذولة للتقليل من النزاع المسلح

فالاتجاهات الإنسانية المبذولة للحد من آثار الحروب و ويلاتها على اختلافها سواء من جانب الأديان السماوية المسيحية والإسلامية أو من خلال كتابات الفقهاء القانونيين و السياسيين ترتب عليها وضع خطوة على قدر من الأهمية على درب الاهتمام بتدوين قواعد القانون الدولي الإنساني وتقدمه، فالقانون الدولي الإنساني في هذا المجال يتألف من مجموعة القواعد الدولية التي تهدف إلى التخفيف من آثار النزاعات المسلحة على الأشخاص و الممتلكات وقد تم التنصيص على هذه القواعد ضمن معاهدات و اتفاقيات دولية يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات هي كالتالي:

¹ - حمادة محمد السيد سالم، القواعد المقررة لحماية المدنيين أثناء الحرب في الشرائع السماوية و التنظيم الدولي الحديث، رسالة دكتوراه، القانون الدولي العام، 2009، ص 90.

- اتفاقيات من أجل ضحايا الحرب.

- اتفاقيات لحظر و تقييد استخدام بعض أنواع الأسلحة.

- اتفاقيات بشأن القضاء الدولي المتعلقة بقمع جرائم الحرب.

- اتفاقيات من أجل حماية بعض الممتلكات¹.

"واستجابة لطلب المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة و الذي عقد في طهران في الفترة ما بين 22 أبريل وحتى 23 مايو 1968 بشأن تأييد نضال الشعوب من أجل تقرير مصيرها فقد طلب المؤتمر من الأمين العام للأمم المتحدة أن يحسن الدول على العمل لوضع قواعد جديدة لضمان حماية المدنيين بل و المقاتلين أبان النزاعات المسلحة وفقا للقانون الدولي، وقد استجابت الجمعية العامة للأمم المتحدة و أصدرت توصياتها رقم 2444 في دورتها رقم 23 في 19 ديسمبر 1968 دعت فيها الأمين العام للأمم المتحدة بعد استشارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر و غيرها من المنظمات الدولية المعنية بأن يقوم بدراسته:

- ما يمكن اتخاذه لضمان أفضل تطبيق القواعد القانون الدولي الإنساني و اتفاقياته المتعلقة بجميع المنازعات المسلحة.

- إمكانية وضع قواعد جديدة في إطار القانون الدولي الإنساني لضمان أفضل حماية للمدنيين بل و الأسرى و المقاتلين في كافة النزاعات المسلحة سواء في شكل اتفاقيات تكميلية أو أي شكل آخر ملائم.

ولقد أثمرت تلك الجهود إلى ميلاد البروتوكولين الأول و الثاني لاتفاقيات جنيف عام

1977 فالقانون الدولي الإنساني الحديث يشمل قانون لاهاي، و قانون جنيف، و يتضمن

قانون لاهاي على مجموعة القواعد القانونية التي أقرتها اتفاقيات لاهاي لعامي (1907،

1899) والتي تنظم حقوق وواجبات المحاربين في إدارة العمليات العسكرية، وتهدف إلى الحد

¹ - حمادة محمد السيد سالم، المرجع السابق، ص 91-92.

من آثار العنف و الخداع بحيث لا تتجاوز الضرورة العسكرية، فـقانون الـاهاي يـسعى في المقام الأول لإرساء قواعد فيما بين الدول بشأن استخدام القوة، في حين يسعى قانون جنيف إلى توفير الحماية و الاحترام و المعاملة الإنسانية للأشخاص الذين أصبحوا خارج المعركة، و أولئك الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية.

و يشمل قانون جنيف الخاصة بحماية ضح ايا الحرب و الملحقين البروتوكولين المضافين إليها عام 1977¹.

الفرع الثاني قواعد الحماية في الإسلام

" ومن بين قواعد التي حددها الإسلام:

1- في المأوى:

كان النبي (ص) يوزع الأسرى، للإقامة مع المسلمين في بيوتهم، أو يتم التحفظ عليهم في المسجد إلى حين انتهاء الأسر، أو إيداعهم معسكرات، أو مباني مستقلة على أن تتوافر الشروط الصحيحة لتنفيذاً لوصية النبي (ص) يوم بدر بإكرام الأسرى.

ويتطلب مع إطعام الأسير في الإسلام و توفير المكان الملائم للإقامة اتخاذ التدابير اللازمة لمنعهم من الهروب إلى حين انتهاء وضعية الأسير بالعف و أو بالتبادل لقوله تعالى " حتى إذا أئخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا (إطلاق الأسرى لوجه الله) بعد و إما فداء... "

وقد روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن المسلمين في عهد الرسول (ص) أسرو من بني حنيفة يدعى " ثمامة بن أثال " سيد أهل اليمامة " فريطوه بسارية من سواري المسجد...حتى أمر الرسول (ص) بإطلاق صراحه.

2- غذاء الأسرى

كان المسلمون يؤثرون على أنفسهم بالطعام تجاه أسراهم المشركين على الرغم من حاجة المسلمين إلى مثل هذا الطعام امتثالاً لأمر الرسول (ص) كما حدث في غزوة بدر وغيرها من

¹ - حمادة محمد السيد عالم، المرجع السابق، ص 93، 94.

الغزوات و كان يأتي بالطعام و اللبن للأسير " ثمامة بن أثال " من بيت النبي (ص) وقد نزل قوله تعالى : "ويطعمون الطعام على حبه مسكنا و أسيرا " على خلاف ما تقدمه اتفاقية جنيف في توفير الغذاء للأسرى من الدولة الحاجزة فقد نصت المادة 26¹.

" تكون جريات الطعام الأساسية اليومية كافية من حيث كميتها و نوعيتها و تنوعها لتكفل المحافظة على صحة أسرى الحرب في حالة جيدة و لا تعرضهم لنفس الوزن أو اضطرابات العون الغذائي، و يراعا كذلك النظام الغذائي الذي اعتاد عليه الأسرى.

3- كساء الأسرى :

كساء الأسرى في الإسلام حق مقرر له شرعا لحرمة النظر إلى عورته و تعريضه للأذى البدني و المعنوي الذي يمس بكرامته فقد روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: " لما كان يوم بدر أتى بالعباس، و لم يكن عليه ثوب، فنظر النبي (ص) قميصا، فوجدوا قميص عبد الله بن أبي يقدر عليه، فكساه النبي (ص) إياه وقد جاء في المادة 27 من اتفاقية جنيف أن: " تزود الدولة الحاجزة أسرى الحرب بكمية كافية من الملابس، و الملابس الداخلية و الأحذية الملائمة لمناخ المنطقة التي يحتجز فيها الأسرى.

و إذا كان ما تستولي عليه الدولة الجاهزة من ملابس عسكرية للقوات المسلحة المعادية مناسبا للمناخ فإنه يستخدم الكساء أسرى الحرب.

' صفة القول أن اتفاقيات جنيف الأربعة:

1- لتحسين حال الجرحى و المرضى للقوات المسلحة بالميدان 1949م. 2- تحسين حال جرحى و مرضى و غرقى القوات المسلحة في البحار 1949م. 3- بشأن معاملة أسرى الحرب 1949م.

¹ - حمادة محمد السيد سالم، المرجع السابق، ص 94.

4- بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب 1949م¹

"- و الملحق البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقية جنيف 1949م المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة 1977م.

- و الملحق البروتوكول الثالث إلى اتفاقية جنيف 1949م بشأن اعتماد شارة مميزة إضافية.

جميع هذه المواثيق الدولية كما تضمنته قواعد و مبادئ و أحكام تقرر المعاملات

الإنسانية في الحروب كلها مستمدة من الإسلام و الشواهد على ذلك كثيرة في كتب الفقه منها ما كتبه:

أ- عبد الرحمان الأوزاعي (707-774م): اللبناني الأصل في كتابه إلى صالح بن علي بن

عباس الذي أمر بتهجير قوم من مسيحي جبل لبنان عن قراهم لأن فئة منهم خرجت على عامله في بعلبك، فبعث الأوزاعي برسالة طويلة إليه قال فيها:

"كيف تأخذ عامة بذنوب خاصة حتى تخرجوهم من ديارهم و أموالهم و حكم الله تعالى : "لا تزر وزارة و زر أخرى".

و من كتب الأوزاعي "السير" الذي يتناول فيه بالشرح و التعليق أحكام السلم و الحرب و

بقية أحكام القانون الدولي الإنساني حيث يعتبر الإنسانية جمعاء عاملة واحدة تعيش أو يجب أن تعيش في عالم تسوده العدالة و المساواة.

كما استند إلى البيان الذي وجهه الخليفة أبو بكر الصديق إلى القائد يزيد بن أبي سفيان

السابق الذكر.

¹ - نموشي نور الدين، المرجع السابق، ص 25.

واهتم بمسائل الأسير و الأسرى، و نظام دفع الفدية و الامتناع عن الغدر و الخيانة إذا ما وقع العدو في الأسر و أوجب المحافظة على رهائن العدو و عدم قتلهم حتى لو غدر العدو برهائن المسلمين فابتدع قاعدة: " وفاء بغدر خير من غدر بغدر"¹.

ب - محمد حسن الشيباني (750-804):

الذي ولد في العراق و نشأ في الكوفة، وقد ولى قضاء الرقة في عهد هارون الرشيد و خلف كتب كثيرة من أهمها اثنان في القانون الدولي العام " السير الكبير" و " السير الصغير" و السير جمع "سيرة" و السيرة معنيان:

الأولى: يعني الطريقة أو قصة حياة إنسان أو صحيفة أعماله أو كيفية سلوكه بين الناس.
الثاني: يعني تصرف الدولة في علاقتها بالدول الأخرى.

و من أهم آراء الفقيه الشيباني باقتضاب في مسائل القانون الدولي العام و العلاقات الدولية و قانون الحرب:

1- عالج الوضع القانوني الدولي للفرد، فاهتم بحماية حقوق الإنسان و قال: "للمظلوم أن يدفع الظلم على نفسه بما يقدر عليه، لكن ليس للمظلوم أن يظلم غيره و على الحق في الحياة: "لا يحل للمسلم أن يقي روحه بروح من هو مثله في الحرمة " لأن عدم وجود الحياة يؤدي إلى غياب الحقوق الأخرى للإنسان.

2- أقر نظرية الاستنقاذ " كوسيلة لحماية المسلمين المضطهدين المأسورين و رفع الظلم عنهم و إنقاذهم، و تعرف هذه النظرية اليوم بنظرية أو " مبدأ التدخل الإنساني ".

3- اعترف بإمكان اللجوء إلى أخذ الرهائن لضمان تنفيذ المعاهدات المبرمة مع الأعداء، و لكنه أكد إن غدر المشتركين برهائن المسلمين فلا يجوز المعاملة بالمثل².

" و لقول الله تعالى: " و قاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين

¹ - نموشي نور الدين، المرجع السابق، ص26.

² - نموشي نور الدين، المرجع السابق، ص 26.

" أولى الشرع الإسلامي قضية توفير مستلزمات الحماية للسكان المدنيين أثناء الاشتباكات المسلحة بعناية خاصة تطبيقاً لمبادئ القرآن الكريم التي أوجبت على المسلمين بأن يقاتلوا من قاتلهم.

وقد أكد ذلك النبي الكريم (ص) بوصاياه إلى المقاتلين بقوله : "لا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً... ولا تغلوا... وأصلحوا و أحسنوا إن الله يحب المحسنين"¹.

" وقد تابع الخلفاء الراشدون ما جاء في القرآن الكريم وو صايا النبي صلى الله عليه وعلى آله و صحبه و سلم، و عدوها منهاجاً أخلاقياً في الاشتباكات المسلحة مع العدو. وفي ظل هذا الاستيعاب العميق لتعاليم الإسلام الإنسانية عرفت قواعد كثيرة خاصة بمعاملة السكان المدنيين و التي من شأنها أن توفر الحماية لهم و تخفف من ويلات الحرب و الامها، و يمكن تلخيص تلك القواعد بما يأتي:

أولاً : ألا يقاتل غير المقاتل.

و إذا كانت مثل هذه القاعدة توجب على المسلم تجنب قتل من لا يقاتل فإن لهذه القاعدة دلالتها الإنسانية العميقة، ذلك أن الحرب في الإسلام لا يجوز إلا في حالة استثنائية واحدة - هي الدفاع الشرعي عن النفس و العقيدة - فهي لا تتجه إلى الجماعات الإنسانية فتبيدها، و لا تقصد الحضارات التي جهد الإنسان نفسه عصوراً طويلة في إقامتها فتهدم وجودها، لأنها ليست حرباً ضد الشعوب و إنما هي حرب مع قوى الشر و الضلالة التي تدافع عن الباطل، لهذا جعل الإسلام الأساس في حروبه أن يكون في الميدان، و أن لا يقتل فيه إلا من قاتل فيه".

و لذلك جاء تصريح هذه القاعدة واضحاً و حاسماً بالنهاي عن قتل المدنيين و هم طوائف ليس في طاقتها الاشتراك في الحرب، أو أنها مغلوبة على أمرها لا تستطيع التحول عما أريد لها، لذلك فهم أشخاص محميون يستثنون من الأعمال الحربية فلا يحل قتلهم ولا

¹ - عبد علي محمد سوليدي، المرجع السابق، ص 216.

مهاجمتهم و لا التعرض لهم بأي وجه آخر، بل يجب رعايتهم و تقديم العون لهم و معاملتهم معاملة إنسانية على الدوام¹.

" إذا كان كل ما تقدم يعبر عن قيمة العدل التي يأبى الإسلام إلا أن تحكم علاقة

المسلمين بغيرهم، حتى في وقت الحرب، فإن ذلك لا يمثل سوى أحد وجهي العدل في التعامل مع غير المسلمين في وقت الحرب، أما الوجه الآخر فيرتبط بالمقاتلين من أهل الحرب، أي أولئك الذين يباشرون القتال بالفعل أو يقدررون عليه . فإذا كان من العدل علم قتل من لا مسؤولية عليهم في اعتناق دين الكفار، ولا رأي لهم في القتال من النساء و الأطفال².

"و كذلك لا يجب قتل و مهاجمة النساء لأن الرسول عليه الصلاة و السلام نهى عن

قتل النساء و التعرض للنساء، و الصبيان كما قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " لا تقتلوا الذرية في الحرب " فنهى الرسول (ص) مرارا و تكرارا على عدم قتل الصبيان و الأطفال، و يذهب فقهاء المسلمين مثل مالك و غيره بأنه لا يجوز في حال من الأحوال قتل النساء و الأطفال أو التعرض لهم بالأذى بشتى أنواعه،³ لشيخوخة فم واجبات المسلم رعايتهم أثناء النزاعات المسلحة كذلك أوصى عليهم الرسول عليه الصلاة و السلام بوجوب حفظ حياة الشيخوخة، و رجال الدين كما أكدت الشريعة الإسلامية على حرية الأديان و معاملة أصحابها بالحسني و العاجزون و لا يجوز مقاتلتهم أو التعرض إليهم بالأذى³.

ثاني: إجازة الأمان في ميدان القتال منعا لاستمرار الحرب كليا أو جزئيا

" فاق الإسلام القوانين الوضعية في مختلف عصورها و حتى يومنا هذا بأنهم تشريع

إنساني كبير حقنا للدماء، و منعا لاستمرار القتال كليا أم جزئيا، في مبدأ " الاستجارة " التي أمر الله بها في كتابه الكريم.

¹ - عيد علي محمد سرايدي، المرجع السابق، ص 217.

² - ميلود ابن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 71.

³ - ميلود بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 71.

حظر ممارسة التعذيب في الإسلام، يحظر الإسلام ممارسة التعذيب مهما تكن طبيعة الجرم الذي ارتكبه الجاني، و يعتبر الاعترافات التي يتم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب باطلة، و بالتالي لا يحق للقاضي أن يأخذها بعين الاعتبار . في هذا الصدد يقول النبي محمد (ص): " إن الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا " ، وقال أيضا عن الخطأ و النسيان : " إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه".

يتضح مما تقدم أن الاعترافات المنتزعة تحت وطأة التعذيب لا يعتد بها في نظر القانون حيث تم الحصول عليها تحت الإكراه البدني¹.

¹ - عبد علي محمد سرايدي، المرجع السابق، ص 224.

الفصل الثاني

عمل المجتمع الدولي على إيجاد آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني، يقوم من خلالها بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، ومن بين هذه الآليات توجد آليات ثانوية و أخرى سياسية و سنتعرض لكليهما في هذا المحور .

المبحث الأول :آليات الحماية القانونية

يتطلب في هذا المبحث على معرفة الآليات القانونية لحماية المدنيين و يتم تفصيلها في المطلبين التاليين.

المطلب الأول المحكمة الجنائية الدولية

"مر القضاء الدولي الجنائي في تطوره بعدة مراحل، و كل مرحلة من هذه المراحل تعكس الظروف السائدة آنذاك، و تأثيرات القوى المهيمنة في ذلك الوقت، فمحاکمات لينبرج و نورمبرج و طوكيو وصفت بأنها محاکمات المنتصرين للمهزومين، ناهيك عن الصفة المميزة لهذه المحاکمات ألا و هو صفة التأييث و على الرغم من هذه الانتصارات إلا أن المحاکمات شكلت الخطوات الأولى لإيجاد قضاء جنائي دولي حقيقي ، ثم كان لما شهدته النزاع المسلح في البوسنة و الهرسك ، و النزاع في رواندا من انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني أثرها في قيام مجلس الأمن استنادا لسلطاته طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بإنشاء محكمة دولية خاصة لمحاکمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا السابقة، و أخرى في رواندا.

لذا سوف نتعرض للحديث عن القضاء الدولي الجنائي الدائم (المحكمة الجنائية الدولية). من خلال المحاولات السابقة لإنشاء محاكم دولية، تبين مدى الحاجة إلى نظام دائم للقضاء الجنائي الدولي، لما تعرضت المحاکمات السابقة من صعوبات و انتقادات، و هو ما دعا للمجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود من أجل التوصل إلى إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية، لاسيما جهود الأمم المتحدة في هذا المجال و كذلك اللجنة التحضيرية التي أنشأت لهذا الغرض.

وقد اعتمد نظام روما الأساسي في المؤتمر الذي عقد في روما بتاريخ 17 يوليو 1998، ودخل حيز التنفيذ بتاريخ 11/04/2002 بعد اكتمال التصديقات الستين عليه ، وكان من بين¹

" الدول العربية التي صادقت على النظام الأردن و جيبوتي و جزر القمر و وقعت 13 دولة عربية عليه.

و توضيحا لنظام تلك المحكمة و دورها في حماية المدنيين، فسنلقي الضوء في هذا الفرع على أهم ملامح تلك النظام.

الفرع الأول: الملامح الرئيسية للمحكمة الجنائية

أ- أنشئت بموجب معاهدة دولية، و يترتب على الطبيعة التعاهدية لنظام المحكمة، أن تكون للدولة الحرية التامة في الانضمام لها أو العزوف عنها، و يكون بذلك قد أخذ بعين الاعتبار مسألة الاختصاص الجنائي الوطني التي تستدعي إتاحة الفرصة لجميع القبول أو عدم قبول النظام الأساسي للمحكمة.

إلا أنه من المأخذ التي تؤخذ على هذه الطبيعة التعاهدية للمحكمة هو أنه لا يمكن أن تصادق على هذه المعاهدة إلا الدول التي لا تخشى من أن تكون عرضة للاتهام و المحاكمة أمام المحكمة.

ب- حدد النظام الأساسي للمحكمة اختصاصها بمحاكمة الأشخاص الطبيعيين دون

الدول : نصت المادة (25) من النظام الأساسي في فقرتها الأولى على أن يكون للمحكمة

اختصاص على الأشخاص الطبيعيين عملا بهذا النظام الأسا سي و بموجب هذه المادة لا

1- أمنية شريف فوزي حمدان، حماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (انتفاضة جنيف الأربعة)، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2010، ص 47.

تخضع الدولة لاختصاصها للمحكمة، لكن هذا لا يتعارض و إثارة مسؤولية الدولة المدنية و إلزامها بتعويض الأضرار الناشئة عن الفعل المجرم حتى تثبت مسؤوليتها عنه.

ج- محددة الاختصاص النوعي : حدد المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة الموضوعي، و حصرته في أربع جرائم هي (الإبادة الجماعية، و الجرائم منذ الإنسانية، جرائم الحرب و جريمة العدوان).

د- المحكمة الجنائية عبارة عن مؤسسة دائمة قائمة على معاهدة ملزمة للدول الموقعة عليها فقط، ولا تعد هذه المحكمة بديلا عن القضاء الجنائي الوطني، و إنما مكملة له وفق ما¹ نصت عليه المادتان الأولى و السابعة عشر من النظام الأساسي للمحكمة لا تقوم بأكثر مما تقوم بأكثر مما تقوم به كل دولة من المجتمع الدولي الأعضاء في معاهدة أنشأت بمقتضاها مؤسسة تباشر القضاء في مجموعة جرائم دولية محددة.

و بالتالي تعد المحكمة امتدادا للاختصاص القضاء الجنائي الوطني، ومن هنا حرص واضعو النظام الأساسي على عدم المساس بالولاية القضائية الوطنية تجنباً لتنازع الاختصاص من جهة و عدم استنشارة حساسيات السادة الوطنية و لكي لا يعاق عمل المحكمة الجنائية الدولية من جهة أخرى.

هـ - أخذ النظام الأساسي بمبدأ حظر التعديل في نصوصه إلا بعد مرور فترة زمنية معينة، و هذا ما أشارت إليه المادة (121) في الفقرة الأولى منها حيث جاء فيها² .

1- أمنية شريف فوزي حمدان، المرجع السابق، ص48.

2- أمنية شريف فوزي حمدان، المرجع السابق ، ص 49.

يعد انقضاء سبع سنوات من بدء نفاذ هذا النظام الأساسي يجوز لأية دولة طرف أن تقترح تعديلات عليه، ويقدم نص أي تعديل مقترح إلى الأمين العام للأمم المتحدة ليقوم على الفوز بتعميمه على جميع الدول الأطراف"

الفرع الثاني: أجهزة المحكمة

تتميز المحكمة الجنائية الدولية بأجهزتها الأربعة : هيئة الرئاسة، ومكتب المدعي العام، و الشعب التي تشمل شعبة استئناف و شعبة ا ابتدائية و شعبة ما قبل المحاكمة، و قلم كتاب المحكمة.

أولاً: هيئة الرئاسة:

أسندت المادة 38(أ) من نظام المحكمة الجنائية الدولية حسن إدارة المحكمة إلى هيئة الرئاسة، باستثناء مكتب المدعي العام، المستقل إدارياً عن الرئاسة ، على أن يتم التنسيق بين هيئة الرئاسة ومكتب المدعي العام، و يوافق هذا الأخير على المسائل المشتركة كلها بين الجهازين"¹.

" و تتقاسم هيئة الرئاسة دورها الإداري مع قلم كتاب المحكمة المعني بالنواحي غير القضائية من الإدارة وفقاً للمادة 43 من النظام الأساسي للمحكمة.

و ينتخب قضاة المحكمة بأغلبية مطلقة ثلاثة قضاة من بينهم ليشكلوا هيئة الرئاسة، و يعيشون أحدهم رئيساً، و نائباً أولاً يقوم بأعمال الرئيس في حال غيابه أو عدم صلاحيته، و نائباً ثانياً يحل مكان الرئيس ونائبه الأول في حال شغور المنصبين . و تكون ولاية القضاة في الرئاسة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

1- قيذا نجيب حمد، المحكمة الجنائية الدولية نحو العدالة الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبة الحقوقية، لبنان ، 2006

ثانيا: مكتب المدعي العام:

يستلم مكتب المدعي العام إلا حالات و الوثائق المثبتة لجرائم داخلية في اختصاص المحكمة للنظر فيها ومباشرة التحقيقات و الادعاء أمام المحكمة، و يكون مسؤولا عن حفظ المعلومات و الأدلة المادية التي تقضي إليها تحقيقات مكتبه و وتأمينها. كما يضع قواعد تنظيم المكتب و يعد لها بعد استشارة المسجل في الموضوعات التي تؤثر في عمل قلم المحكمة، و يتولى إدارة شؤون القلم التي تشمل و المرافق و الموارد . و يمارس هذه المهام مستقلا عن بقية أجهزة المحكمة.

تنتخب جمعية ال دول الأطراف بالأغلبية المطلقة في اقتراع سري مدعيا عاما يرأس المكتب و يساعده في ذلك نائب أو أكثر، تنتخبهم الجمعية بالطريقة نفسها بناء على لائحة أسماء يرشحها المدعي العام على أن يحملوا جنسيات مختلفة، و يتمتعوا بأخلاق عالية و خبرة و كفاءة في مجالي الإدعاء و القضايا الجنائية، و يتقنوا لغة واحدة من اللغات المعتمدة لدى المحكمة على الأقل . يعين المدعي العام خبراء و مستشارين قانونيين متخصصين بأشكال العنف المختلفة، و محققين و موظفين آخرين، مراعيًا التمثيل الجغرافي و التوازن بين الجنسين والخبرة في الأنظمة القضائية على اختلافها.

ولاية المدعي العام و نائبيه تسع سنوات غير قابلة للتجديد، باستثناء من ثم تعيينه لمدة ثلاث سنوات أو أقل، وذلك حفاظا على استقلاليتهم و عما لهذه الاستقلالية، اشترطت المادة 42 (5) عدم ممارسة أعمال مهينة أخرى، ولا سيما تلك المتعارضة مع مهام الإدعاء و مع استقلالية هذا المنصب¹.

1- قيذا تجيب حمد، المرجع السابق، ص 92.

- ثالثا : قلم كتاب المحكمة.

يمتاز قلم كتاب المحكمة في المحكمة الجنائية الدولية عن أقلام المحاكم بدوره الأكثر تعقيدا، فهو إلى جانب مسؤولياته غير القضائية في إدارة المحكمة يحوي وحدة للمجني عليهم و الشهود، و يدير وحدات التوقيف و برنامج المساعدات القضائية، و يؤمن الاتصالات بين المحكمة من جهة و الدول والمنظمات الدولية الحكومية من جهة أخرى.

يرأس القلم مسجل يكون مسئول المحكمة الإداري الرئيسي، و يمارس أعماله تحت إشراف رئيس المحكمة. فيضع المسجل أنظمة سير عمل المحكمة و يعدلها بعد مساورة المدعي العام في ما يتعلق بسير عمل مكتبه، و عندما توافق الرئاسة عليها . و يقوم المسجل بإنشاء وحدة | للمجني عليهم و الشهود لتوفير الأمن و المشورة لهم ع ند مثلهم أمام المحكمة، وذلك بالتشاور مع مكتب المدعي العام . و تضم هذه الوحدة متخصصين بالصدمات النفسية، و الصدمات الناتجة عن جرائم العنف الجنسي . و ينتخب قضاة المحكمة المسجل بالأغلبية المطلقة أخذين بعين الاعتبار أي توصية صادرة عن جمعية الدول الأطراف متعلقة بهذا الأمر. ولا ينتخب نائب المسجل إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك، بناء على توصية المسجل و بالطريقة نفسها . و يعمل المسجل مدة خمس سنوات قابلة للتجديد و قابلة للحفظ بقرار من أغلبية القضاة.

- رابعا: الشعب و الدوائر

تتألف المحكمة من شعب تحتوي على دوائر تقوم بوظائف المحكمة القضائية، و الدوائر هي ثلاث مع إمكانية تشكيل أكثر من دائرة في أن معا إذا اقتضت الأمر ذلك، دائرة الاستئناف التي تضم رئيسا و أربعة قضاة، و الشعبة الابتدائية التي تضم ستة قضاة على الأقل، يقوم ثلاثة منهم بمهام الدائرة الابتدائية، و شعبة ما قبل المحاكمة التي تضم ستة قضاة، على الأقل يقوم ثلاثة قضاة منهم أو قاضى واحد، بمهام شعبة ما قبل المحاكمة.

يجتمع القضاة بعد شهرين من انتخابهم لانتخاب الرئيس و نوابه، و المسجل و القضاة في الشعب، لإقرار لائحة المحكمة . و خلافا للمحاكم الجنائية الدولية المؤقتة، يقضي قضاة الاستئناف ولاية السنوات التسع كلها في دائرة الاستئناف، في حين يقضي قضاة الشعبة الابتدائية و شعبة ما قبل المحاكمة، ثلاث سنوات على الأقل ضمن دوائهم¹

"و يتوزع القضاة في الشعب بحسب مؤهلاتهم و خبراتهم، بشكل يضمن إلهامهم بكل من القانون الدولي و القانون و الإجراءات الجنائية. أما الشعبة الابتدائية و شعبة ما قبل المحاكمة . و الهدف من هذا النص هو إضفاء الاستقرار على أحكام النظام الأساسي من خلال منع تعديله إلا بعد مرور مدة معينة من العمل بأحكامه هذا إضافة إلى أن هذه المدة الكافية لبيان أوجه النقص و الخلل الذي قد يبدو عليه، و بالتالي يأتي التعديل أكثر انسجاما و الواقع و الحاجة الفعلية إليه"².

الفرع الثالث: اختصاص المحكمة الجنائية الدولية

- أولا: الجرائم التي تخضع لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية
- جريمة الإبادة الجماعية:

و تعرفها المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها على أنه: " | في هذه الاتفاقية تعني الإبادة الجماعية أي من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير لا الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عصرية أو دينية، بصفته هذه:
أ- قتل أعضاء من الجماعة.

ب- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

ج- إخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.

1- قيدا نجيب حمد، المرجع السابق، ص 96.

2- أمينة شريف فوزي حمدان، المرجع السابق، ص 49 .

د- فرض تدابير تستهدف عدم إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

هـ-نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى .

و كذلك المادة الثالثة تنص على أنه: يعاقب على الأفعال التالية:

أ -الإبادة الجماعية.

ب - التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية.

ج- التحريض المباشر و العلني على ارتكاب الإبادة الجماعية .

د- محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية .

هـ- الاشتراك في الإبادة الجماعية ¹.

- الجرائم ضد الإنسانية : "

من خلال إعطاء العديد من التعارف المختلفة لتلك الأفعال نذكر منها:

1- تعيين عبارة " هجوم موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين تهجما سلوكيا يتضمن

الارتكاب المتكرر للأفعال المشار إليها في الفقرة (1) ضد أية مجموعة من السكان المدنيين

عملا بسياسة دولة أو منظمة تقضي بارتكاب هذا الهجوم، أو تعزيزا لهذه السياسة".

هذه الجريمة ترتكب و توجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين، فهذا ما نصت عليه

الفقرة (2) من المادة (7) فهي لا تقع على القوات المسلحة أو العسكرية فهذه لها تنظيمها

الخاص بها- جرائم الحرب بأنه لا مانع من وقوع الجرائم ضد الإنسانية ضد العسكريين وقت

السلم، ذلك أن هذه الجرائم جريمة لمساسها بالصفة للإنسانية نفسها، و أن العسكري بالتأكيد هو

إنسان أولا، و بالتالي يمكن أن يكون ضحية للجريمة ضد الإنسانية، لما يمكن أن يكون ضحية

الجريمة حرب وقت الحرب و حتى لا يفلت مرتكبي تلك الجرائم من العقاب .و يجب أن تتم

الجريمة إتباعا لسياسة دولة أو منظمة تابعة لها ضد السكان المدنيين و تتبع ذات السياسة

1- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، انتقائية منع جريمة الإبادة الجماعية، معاهدات 1948/12/09.

المنهجية في شأن الجرائم ضد الإنسانية بمعنى وجود تخطيط أو تنظيم من مصدر معين يدفع الارتكاب هذه الجرائم، كما أن هذه الجرائم لا يشترط أن ترتكب أثناء العمليات العسكرية أو الحربية.

ومن أمثلة هذه الجرائم نذكر منها الاسترقاق، و معناه ممارسة أي من السلطات المترتبة على حق الملكية، أو هذه السلطات جميعها على شخص ما، بما في ذلك ممارسة هذه السلطات الاتجار في الأشخاص لاسيما للأطفال و النساء.

أم على صعيد الممارسة الدولية فقد ذكرت القوانين الإنسانية في مؤتمر الدول الأمريكية لتأكيد مبادئ القانون الدولي العام المنعقد في عام 1902، إلا أن الاستخدام الأهم لمضمون فكرة الجرائم ضد الإنسانية كان في سياق قوان ين الحرب، إذ جاء شرط "De Martens" في ديباجته لاهاي الرابعة لعام 1907 مشيراً إلى أن عبارة القوانين الإنسانية دون أن يضع لها تعريفاً محدداً إذ جاء فيه ما يلي : "يبقى السكان و المحاربين في الحالات غير المنصوص عنها صراحة في ظل حماية قواعد و مبادئ قانون الشعوب"¹.

- الجرائم الحرب:

"تفترض جرائم الحرب نشوب الحرب فترة زمنية معينة و لجوء كل طرف من أطرافها إلى كثير من الطرق والأساليب الوحشية لإحراز النصر و قهر العدو. و يعتبر النص على مثل هذه الجرائم، سواء في العرف الدولي أو الاتفاقيات الدولية من قبيل القيود الواردة على استعمال حق الحرب، بغية الحد من إطلاقها، وإسباغ مسحة إنسانية عليها، حتى لا يباح لأحد أن بخصوص غمارها مدفوعاً بثورة الغضب و أسيراً لغريزة الانتقام دون تعقل، بل يتعين أن يسير فيها الجيشان وفقاً لقانون معين لضبط مثل هذه الانفعالات و تنظيمها.

1 - بلغام صبري، الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، رسالة الماجستير، كلية الحقوق، بسكرة، 2014 / 2015، ص18، ص19.

تعريفها الفقهي: تعد جرائم الحرب أقدم الجرائم الدولية التي حاول المجتمع الدولي تحديدها منذ وقت مبكر نسبياً، وقد كان للفقهاء الدولي إسهام بارز في التأصيل القانوني لها و ذلك عن طريق و منع تعريف محدد، لمحاولة منع إفلات مجرمي الحرب من العقاب بحجة عدم تحديد تلك الجرائم بصفة منضبطة¹

"و يمكن تعريف جرائم الحرب بأنها " تلك الانتهاكات القوانين الحرب أو القانون الإنساني الدولي التي تعرض شخصاً للمسؤولية الجنائية الفردية.

وهناك من عرف جرائم الحرب على أنها : أي عمل قد يعاقب عليه الجنود أو غيرهم من الناس من قبل العدو و عند القبض على مرتكب المخالفة و تشمل جرائم الحرب على أعمال التي ترتكب مخالفة للقانون الدولي و القوانين بلد الشخص الذي يرتكب الجريمة و كذلك الأعمال التي تخالف قوانين الحرب و التي ترتكب بناء على أمر و لمصلحة البلد الذي ينتمي إليه المجرم.

وتعتبر الأعمال التي تتضمن مخالفة القوانين و عادات الحرب هي جرائم حرب، فقد تتضمن المادة السادسة من نظام المحكمة العسكرية الدولية : لورمبرغ" على الجنايات التي تختص المحكمة المذكورة، بالنظر فيها والتي تتولى الصلاحية بمحاكمة و معاقبة كبار².

"مجرمي الحرب هي من بين الجنايات الخاضعة لولايتها وأنها ستتبع المسؤولية الشخصية، وقد عرفت جنايات الحرب بأنها" أي انتهاكات القوانين الحرب و أعرافها وقد أوردت على سبيل المثال بعض جرائم الحرب و منها : القتل العمد مع الإصرار و المعاملة السيئة أو إقصاء السكان المدنيين من أجل العمل من أشغال شاقة في البلاد المحتلة أو لأي هدف آخر

1- خلف الله صبرينة، جرائم الحرب أمام المحاكم الدولية الجنائية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسنطينة، 2006-2007، ص 4-5 .

2- هاني عادل أحمد عواد، المسؤولية الجنائية الشخصية لمرتكبي جرائم الحرب (مجزرتا مخيم جنين و البلدة القديمة في نابلس نموذجاً)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2007، ص 50.

و قتل الأسرى عمدا أو رجال البحر و إعدام الرهائن أو نهب الأموال العامة أو الخاصة و تهديم المدن و القرى دون سبب أو الاجتياح إذا كانت الضرورات العسكرية لا تقضى ذلك. وقد اتفق ممثلو الاتهام في محاكمات لورمبرغ على أن جرائم الحرب تعني " الأفعال التي ارتكبتها المتهمون بالمخالفة لقوانين و أعراف الحرب و الاتفاقيات الدولية أو القوانين الجنائية الداخلية و المبادئ العامة للقانون الجنائي المعترف بها في كل الدول المتمدينة.

وقد تضمن تقرير لجنة المسؤولين الجرائم الحرب عام 1919 قائمة بعدد معين من الوقائع و الأفعال التي تعتبر مخالفة لقوانين و عادات الحرب و نذكر من هذه الجرائم ما يلي:

- أفعال النهب و قتل الرهائن و تقتيل و تعذيب و تجويع المدنيين و أفعال الاغتصاب و فرض العقوبات الجماعية و إساءة معاملة الأسرى و استعمال الغازات القاتلة و التجنيد الإجباري لسكان الأقاليم المحتلة.

و في هذا الإطار أيضا فقد اعتبرت لجنة خبراء الأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة عام 1992 أن أي انتهاك جسيم لقوانين و أعراف الحرب يعتبر جريمة حرب.

و بناء على ما تقدم فإن الأفعال التي يعتبر إتيانها أثناء الاشتباك المسلح بمثابة جريمة حرب هي الأفعال التي وردت في قائمة لجنة المسؤولين عام 1919، و ما ورد أيضا في لجنة الأمم المتحدة الجرائم الحرب عام 1946، و ما ورد أيضا في أنظمة محكمتي نورمبرغ و طوكيو 1945 - 1946 ، وما تضمنه مشروع تقنين الجرائم ضد سلام و أمن البشري، كذلك ما جاء في المبدأ السادس من مبادئ محكمة نورمبرغ عام 1950، و أيضا ما جاء في القواعد العرفية و التي سميت ' بقانون لاهاي"، و القواعد الاتفاقية " قانون جنيف " اللذان بدورهما

شكلا القانون الدولي الإنساني، و أيضا ما تضمنته الأنظمة الأساسية للمحاكم الدولية في يوغسلافيا السابقة و رواندا، و أخيرا ما جاء في نظام روما الأساسي بشأن المحكمة الجنائية الدولية¹.

"الذي تضمن أحكاما تفصيلية و شاملة إلى حد كبير فيما يتعلق بجرائم الحرب، و التي نصت المادة الخامسة من النظام على أن جرائم الحرب من الجرائم التي تختص المحكمة بموجب نظامها بالنظر فيها، وقد أكملها نص المادة الثامنة من نفس النظام. ثانيا: الاختصاص الزمني و المكاني للمحكمة الجنائية الدولية:

- الاختصاص الزمني:

يقصد بالاختصاص الزمني التاريخ الذي يحدد دخول الجريمة في اختصاص المحكمة و لقد جاءت المادة (11) من النظام الأساسي لتقر بأنه ليس للمحكمة اختصاص إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ هذا النظام و الذي نظمته المادة (126)، حيث نصت المادة على دخول النظام الأساسي حيز النفاذ في اليوم الأول من الشهر الذي يعقب اليوم الستين (60) من تاريخ إيداع الصك الستين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة، الأمر الذي تحقق قانونيا في 2002/07/01، و هو ما أقرته الفقرة الثانية من المادة (11) من نظام روما، مع أنها أوردت استثناء هو إمكانية اختصاص المحكمة بنظر جرائم ارتكبتها أفراد دولة ليست طرفا في النظام إذا ما أعلنت هذه الأخيرة قبولها باختصاص المحكمة.

- اختصاص الزماني للمحكمة:

أي أن المحكمة الجنائية الدولية تختص بالنظر في جرائم التي تقع في إقليم كل دولة طرف. و بهذا يركز الاختصاص الإقليمي على مبدأ راسخ في القوالب الداخلية و الدولية هو

1 - هاني عادل أحمد عواد، المرجع السابق، ص 51، 52.

سيادة الدول على أراضيها . و يقف الاختصاص الإقليمي مستقلا نافذا أمام الاختصاص الشخصي لتكون المحكمة صالحة للنظر في قضايا جرائم المادة (5) عند وقوعها في إقليم إحدى الدول الأطراف، سواء المعتدي تابعا لدولة طرف أو لدولة ثالثة مع فارق جوهري عند وجود المتهم في دولة ثالثة إذا أن هذه الأخيرة غير ملزمة بالتعاون مع دولة الإقليم إلا يتوافر رابط دولي كاتفاقيات التسليح أو المعاهدات المتعددة الأطراف¹.

"وبهذا فإن الاختصاص المكاني يتحدد بالنظر إلى الجرائم التي تقع في إقليم كل دولة طرف، أو قد تصبح طرفا في نظام روما الأساسي أو دولة تسجيل السفينة أو الطائرة إذا وقعت الجريمة على متنها و كانت الدولة التي يحمل جنسيتها الشخص المتهم طرفا في النظام، أما إذا كانت الدولة التي وقعت على إقليمها الجريمة ليست طرفا في النظام.

فالقاعدة أن المحكمة لا تخ تص بنظر تلك الجريمة إلا إذا قبلت الدولة باختصاص

المحكمة في نظر الجريمة كما للمحكمة الصلاحية في نظر أي قضية تحال إليها من قبل مجلس الأمن بغض النظر كما إذا كانت الدولة المعينة طرفا في النظام أم لا".²

-ثالثا: إجراءات التحقيق و المحاكمة و ما بعدها أمام المحكمة:

"لابد لكل دعوى جنائية ترفع أمام أبي محكمة من أن تمر بمراحل و إجراءات و منعها المشرع لهذه الغاية، فالنظام القانوني للمحاكم يكاد يكون متشابها . أما في مجال المحكمة الجنائية الدولية، فإن الدعوى تمر بمراحل متعددة : أمام المدعي العام، فالدائرة التمهيدية، و الدائرة الابتدائية، ثم دائرة الاستئناف، و تتبع في كل مرحلة القواعد الإجرائية و قواعد الإثبات التي يتم اعتمادها بأغلبية ثلثي جمعية الدول الأطراف، و لائحة المحكمة التي يعتمدها القضاة بالأغلبية . و هذه الإجراءات تتمثل في الإجراءات التحقيق و إجراءات المحاكمة و إجراءات تنفيذ الأحكام.

¹ - بدري مهنية، المحكمة الجنائية الدولية و إشكالية السيادة، رسالة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، بسكرة، 2015/2014، ص 11، 15.

² - بدري مهنية، المرجع السابق، ص 15.

1- إجراءات التحقيق أمام المحكمة الجنائية الدولية:

يعد التحقيق المرحلة الأولى في الخصومة الجنائية بالنسبة للجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، حسب نص المادة (5) من النظام الأساسي . و يهدف التحقيق إلى جمع الأدلة عقب وقوع الجرائم الدولية محل اختصاص هذه المحكمة لبيان مدى ملائمة تقديم الجناة إلى العدالة من عدمه، و للمدعي العام كونه هو المختص بإجراء التحقيق و اتخاذ كافة الإجراءات.

و بذلك توسيع دور المدعي العام على نحو يشمل التحقيق و الملاحقة القانونية في حالة الجرائم الخطيرة وفقا لأحكام القانون الدولي العام عند عدم وجود شكوى و يعزز¹.
"من استقلالية و نزاهة المدعي العام، و سيصبح في وضع يمكن من العمل بالنيابة عن المجتمع الدولي.

و بهذا تتم إجراءات السابقة على المحاكمة الت تحقيق)، أمام المدعي العام، الدائرة التمهيدية، وقد منع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مجلس الأمن سلطة تعليق التحقيق أو المقاضاة.

أ- الإجراءات أمام المدعي العام:

- إجراءات التحقيق الأولى:

" لكي يبدأ المدعي العام القيام بإجراءات الاستقصاء و التحقيق الأولى أو التمهيدي يجب أن يحاط علما بالجريمة أو الجرائم التي وقعت، و يتصل علمه وفقا لنص المادة (13) من النظام الأساسي.

فإذا توافرت أحد الطرق السابقة، فإن المدعي العام أن يباشر التحقيقات الأولية أما بناء على إحالة دولة طرف أو إحالة مجلس الأمن أو من تلقاء نفسه على أساس المعلومات

1- هاني عادل أحمد عواد ، المرجع السابق، ص 97.

المتعلقة بجرائم تدخل في اختصاص المحكمة، و يقوم بتحليل جدية المعلومات المتلقاة، و يجوز له، لهذا الغرض الحصول على معلومات إضافية من الدول، أو أجهزة الأمم المتحدة أو المنظمات الحثومية الدولية أو غير الحكومية، أو أية مصادر أخرى موثوق بها يراها ملائمة . و يجوز له تلقي الشهادة التحريرية أو الشفوية في مقر المحكمة، فإذا انتهى المدعي العام من تحقيقاته الأولية و استنتج منها وجود أساس معقول للشروع في إجراءات التحقيق، يقدم إلى الدائرة التمهيدية طلبا لإذن له بإجراء تحقيق ابتدائي و أن يلحق بهذا الطلب ما جمعه من مواد و أدلة تؤيد طلبه، و يجوز للمجني عليهم أن يطلبوا من الدائرة التمهيدية سماع أقوالهم في هذا الشأن وفقا للقواعد الإجرائية و قواعد الإثبات.

فإن تبين للدائرة التمهيدية بعد دراسة طلب المدعي العام وجود أساس معقول للشروع في إجراء تحقيق ابتدائي، و إن الدعوى تدخل على ما يبدو في اختصاص المحكمة، كان عليها أن تأذن ببدء التحقيق، الرفض لا يحول دون تقدم المدعي العام بطلب جديد يستند إلى وقائع و أدلة جديدة تتعلق بالحالة ذاتها. أما إذا استنتج المدعي العام، بعد التحقيق الأولي¹. "أن المعلومات المقدمة لا تشكل أساسا معقولا لإجراء تحقيق كان عليه أن يبلغ مقدمي المعلومات بذلك، و لكن هذا لا يمنع المدعي العام من النظر في معلومات أخرى، أي معلومات أخرى، أي معلومات جديدة، تقدم إليه عن الحالة ذاتها في ضوء وقائع و أدلة جديدة | ليتخذ ما يراه مناسباً.

يقوم المدعي العام بالتوسيع في تحقيق و يشمل جميع الوقائع و الأدلة المتصلة بتقدير ما إذا كان هناك مسؤولية جنائية بموجب هذا النظام الأساسي و عليه خلال ذلك أن يحقق في " ظروف التجريم و الإبادة على حد سواء، و عليه أن يتخذ التدابير المناسبة لضمان فعالية التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة و المقاضاة عليها فيجوز للمدعي العام إجراء التحقيقات في إقليم الدولة وفقا لأحكام التعاون القضائي و المساعدة القضائية و الذي

1- هاني عادل أحمد عواد، المرجع السابق، ص 100-102.

بمقتضاه تلتزم الدول تعاوناً تاماً مع المحكمة في ما تجر به من تحقيقات في الجرائم و المقاضاة عليها، أو على النحو الذي تأذن به الدائرة التمهيدية . و للمدعي العام سلطة جمع الأدلة و فحصها.

عندما تتاح للمدعي العام فرصة تحقيق فريدة قد لا توافر لاحقاً في المحاكمة كسماع شاهد أو فحص و اختبار أدلة، يحظر المدعي العام الدائرة التمهيدية بذلك، تقوم هذه الأخيرة بالتشاور مع المدعي العام باتخاذ كافة الإجراءات و التدابير أو من تلقاء نفسها و بمبادرة منها و يجوز المدعي العام استئناف هذا الأمر و يكون له طابع العجلة.

ب- الإجراءات أمام الدائرة التمهيدية:

للدائرة التمهيدية حق إصدار الأوامر و القرارات بموجب المواد (1) من النظام الأساسي، شريطة موافقة أغلبية أعضائها على هذه الأوامر و القرارات و التي تتعلق بالسماح للمدعي العام، البدء في التحقيق، أو رفض الإذن بالتحقيق، أو الإذن له باتخاذ خطوات تحقيق معينة، و التقرير بوجود أدلة كافية لاعتماد التهمة قبل المحاكمة، أو تعديلها، أو رفضها.

وتختص الدائرة التمهيدية بإصدار أمر القبض أو الحضور، في أي وقت بناء على

طلب المدعي العام، بعد البدء في التحقيق، من اقتنعت بعد فحص الطلب¹.

"و للمدعي العام أن يطلب من الدائرة التمهيدية تعديل أمر القبض، و أن يطلب من

الدائرة التمهيدية إصدار أمر بحضور الشخص، بحيث يتضمن الأمر شروط تقييد الحرية.

و تنظر الهيئة الاتهامية في طلبات الإفراج المؤقت، أو تعديلها، و في طلب المدعي

العام إعادة القبض على المتهم، و التوقيف، إذا رأت ذلك ضرورياً.

و تقوم الدائرة التمهيدية بعقد جلسة لاعتماد التهم التي يرى المدعي العام طلب المحاكمة

على أساسها، و ذلك بحضور المدعي العام، و الشخص الذي نسبت التهم إليه، بحضور

1- هاني عادل أحمد عواد، المرجع السابق، ص 104

محامييه، و يجوز لها أن تعتقد تلك الجلسة في غياب المتهم، و للدائرة التمهيدية أن تسمح بأن يمثل المتهم محام، رغم غيابه، إذا رأت في ذلك مصلحة للعدالة.

2- إجراءات المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

تجرى المحاكمة أمام إحدى الدوائر الابتدائية و التي تشكل من ستة قضاة و لا يجوز أن يكون ضمن تشكيلة الدائرة التي تنظر القضية، قاض من جنسية الدولة الشاكية.

او تعتقد المحكمة بجلسة علنية، و للدائرة الابتدائية أن تقرر أن ظروفًا معينة تقتضي إتخاذ بعض الإجراءات في جلسة سرية لحماية المجني عليه أو الشهود أو المتهم أو لحماية المعلومات السرية أو الحساسة التي يتعين تقديمها كأدلة.

تبدأ المحاكمة بتلاوة عريضة الاتهام التي اعتمدها الدائرة التمهيدية، و بعد التحقق من أن المتهم بفهم طبيعة الاتهام، بمنح الفرصة ل اعتراف بالذنب وفقا للمادة (65) أو الدفع بأنه غير مذنب.

و يجب أن يراعي أثناء المحاكمة احترام جميع حقوق المتهم التي نصت عليها المادة (67)، و حماية المجني عليهم و الشهود وفقا للمادة (68) و إتباع إجراءات قبول الأدلة المنصوص عليها في المادة (69)، و حماية المعلومات المتصلة بالأمن الوطني (المادة 72) من النظام الأساسي.

و يجب أن يحضر جميع قضاة الدائرة الابتدائية (2) كل مرحلة من مراحل المحاكمة¹.

1- هاني عادل أحمد عواد، المرجع السابق، ص107.

المطلب الثاني : المحاكم الجنائية الخاصة

نتعرض في هذا الجزء على التعريف و اختصاص و إجراءات المحاكم الجنائية الخاصة اليوغسلافيا و رواندا.

الفرع الأول : محكمة يوغسلافيا السابقة

- أولا : آلية إنشاء محكمة يوغسلافيا السابقة

أصدر مجلس الأمن قراره رقم 827 بموجب الفصل السابق من الميثاق، و بذلك يكون المجلس قد دخل مجالا لم يجتره مسبقا اعتمادا على صلاحيات الفصل السابع لإنشاء هيئات قضائية تلتزم جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة من الناحية القانونية بالتعاون معها. و من المتفق عليه أن الخ يار البديل الذي كان يتمثل بإنشاء المحكمة بموجب معاهدة دولية كان يبدو خيارا بطيئا جدا، و يحتاج لسنوات للتصديق على المعاهدة مع إمكانية عدم التصديق، و بذلك يكون خيار المجلس بإنشاء المحكمة مستخدما الفصل السابع من الميثاق خيارا سليما سيما أن القرار لا يستلزم موافقة يوغسلافيا.

وقد اعتبر البعض أن السند القانوني للمجلس لإنشاء المحكمة هو المادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة . و هذا ما ذهبت إليه عرفة الاستئناف في المحكمة معتبرة أن التدابير المذكورة في المادة (41) هي مجرد مثال توضيحي و هي لا تمنع من اتخاذ تدابير أخرى . مع الإشارة هنا أن المادة المذكورة تعدد تدابير اقتصادية و سياسية و لم نشر أبدا إلى تدابير قضائية.

وقبل معاينة اختصاص المحكمة، لا بد من الإشارة إلى أن إنشاء المحكمة الدولية بموجب الفصل السابع من الميثاق يوفر من حيث المبدأ الإطار القانوني الملزم لتعاون جميع الدول مع هذه المحكمة . الأمر الذي من شأنه دعم هذه الهيئة القضائية في ممارستها

لصلاحيتها و دورها و المساهمة في إلزام الدول بتسليم المتهمين و تقديم كافة سبل التعاون مع المحكمة¹.

- ثانيا: تنظيم محكمة يوغسلافيا

تحدد أجهزة المحكمة و اختصاصها و إجراءات المحاكمة أمامها و هو ما سيتم عرضه.

أولا: أجهزتها:

تعرض المادة 11 من النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة هيئات المحكمة هي:

1- الدوائر أو الغرف : حيث تتشكل المحكمة من غرفتي درجة أولى و غرفة استئناف يتم توزيع القضاة فيها حسب نص المادة 12 وفقا للشروط و الإجراءات المحددة في المادة 13-2- الإدعام العام : كجهاز منفصل عن أجهزة المحكمة و الذي نصت المادة 16 على كيفية تشكيلية و تنظيمية و تحديد مهامه.

3- قلم المحكمة : الذي تنص المادة 17 من النظام على كيفية تشكيله و تنظيمه و تحديد مهامه.

ثانيا: اختصاصها.

حدد نظام المحكمة نطاق الاختصاص الموضوعي و الشخصي و الزماني و المكاني لتلك المحكمة غير أنه لم يجعل هذا الاختصاص قاصرا عليها وحدها، بل جعله مشتركا مع المحاكم الوطنية، وتكون فيه الأسبقية للمحكمة الدولية حسب ما نصت عليه المادة 9 من نظامها.

1- علي وهب ديب، المحاكم الجنائية الدولية تطورها و دورها في قمع الجرائم الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2015، ص59، 61.

- الاختصاص الموضوعي:

طبقا للنظام الأساسي للمحكمة فإنها تختص بالنظر في الاتهامات الموجهة للأشخاص الطبيعيين بارتكابهم جرائم الحرب و المتمثلة حسب نصي المادتين 2 و 3 في الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949، و كذا ارتكاب انتهاكات القوانين و أعراف الحرب على الترتيب، ثم أوردنا تعدادا غير حصري لهذه الانتهاكات.

حيث نصت المادة 2 على أن المحكمة الدولية مختصة بمتابعة الأشخاص الذين يرتكبون أو يعطون الأمر بارتكاب المخالفات الجسيمة لاتفاقيات جنيف ل 12/08/1949 مع علمهم بأن هذه الأعمال موجهة ضد أشخاص و ممتلكات محمية بنصوص هذه الاتفاقيات:¹

أ- القتل العمد

ب- التعذيب.

ج- التسبب عمدا في معاناة أو إحداث أضرار جسيمة بالجسم أو الصحة

د- التهديم و السلب للممتلكات الذي لا تبرره الضرورة العسكرية عندما تكون منفذة بدرجة عالية بطريقة غير شرعية و تعسفية.

هـ - إجبار أسرى الحرب أو المدنيين على الخدمة في صفوف القوات المسلحة المعادية.

و- حرمان أسرى الحرب أو المدنيين من حقهم في محاكمة عادلة.

ز- الإبعاد أو التحويل أو النقل غير الشرعي للمدنيين.

ح- أخذ الرهائن.

1- خلف الله صبرينة، جرائم الحرب أمام المحاكم الجنائية الدولية، رسالة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسنطينة، 2007، ص 146.

- الاختصاص الشخصي:

تختص محكمة يوغسلافيا بمحاكمة الأشخاص الطبيعيين فقط دون الاعتباريين كما كان الحال في محاكمات نورمبرج (المادة 6)، فيحال إلى المحكمة الأشخاص الطبيعيين أيا كانت صفتهم أو درجة مساهمتهم في الجريمة، ولا تعتبر الصفة الرسمية سببا من أسباب تخفيف العقوبة، كما لا يعفي المرووسون و لا الرؤساء من المسؤولية اللازمة لمنع وقوعها، أو معاقبة مرتكبيها، كما لا يعتبر أمر الرئيس سببا لإعفاء من المسؤولية، و إن كان يمكن أن يكون سببا مخففا للعقوبة إذا رأت المحكمة أن ذلك فيه تحقيق أكبر للعدالة (المادة 7). 3-الاختصاص

المكاني و الزماني:

يجب أن لا ننسى أن المحكمة هي محكمة خاصة و مؤقتة مما يستوجب تحديد اختصاصها المكاني و الزماني، لتمارس المحكمة نشاطها بصورة تكفل تحقيق الغاية من إنشائها، و من الواضح أن المادة 1 من النظام تقص أن للمحكمة اختصاص مكاني و زماني المحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في يوغسلافيا السابقة منذ 1991.

ثالثا: إجراءات المحاكمة:

تضمن النظام المبادئ الأساسية لإجراءات المتعلقة بالمحاكمة و تضمنت لائحة القواعد الإجرائية و قواعد الإثبات التي تبناها قضاة المحكمة و التفاصيل التي أكملت سير المحاكمة و التفاصيل التي أكملت سير المحاكمة حيث نصت المواد من 15 إلى 26 على كيفية¹. " بدء إجراءات المحاكمة و كيفية السير فيها، بعد إقرار المدعي العام بوجاهة القضية بعد استكمال إجراءات التحقيق، من إعداد لعريضة الاتهام و إلى غاية النطق بالحكم (المواد من 15 إلى 20)، و الذي لا يتجاوز عقوبة السجن و مصادرة الممتلكات و الأموال التي تم الإستلاء عليها و إعادتها لمالكيها (المادة 23 و 24)، و كذا طرق الطعن في الحكم من إعادة

1- خلف الله صبرينة، المرجع السابق، ص 109، ص 150.

النظر و استئناف (المادتين 25 و26)، أما عن تنفيذ الأحكام فإنه يتم في أية دولة تحددها المحكمة الدولية من قائمة الدول التي أبدت لمجلس الأمن استعدادها لقبول الأشخاص المحكوم عليهم وفقا للشروط و الأحكام المنصوص عليها في المادتين 27 و28.

و هكذا تأسست المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا و كان مقرها في لاهاي، و تكون لغة العمل فيها هما الانجليزية و الفرنسية¹.

الفرع الثاني :المحكمة الدولية لرواندا

أولا: الطبيعة القانونية للمحكمة

إن البحث في الطبيعة القانونية للمحكمة يهدف إلى بيان مدى استقلاليتها و تمتعها بالشخصية القانونية الدولية، و عرفة هذه الطبيعة مرتبط أساسا بأداة إنشاء هذه المحكمة، و هو قرار مجلس الأمن الدولي، فهي إذا فرع تابع لهيئة الأمم المتحدة و بالتالي سوف يكون له تأثير على تكوين المحكمة و تنظيم إدارتها، هذا يعني ع دم تمتعها بالشخصية القانونية الدولية، و هي ملزمة بتقديم تقارير سنوية طبقا لنظامها الأساسي (المادة 32)، وتخضع في تسييرها و تمويلها إلى الأمم المتحدة و هذه الأخيرة لها حق التعديل و الإلغاء في نظام المحكمة . ثانيا: أجهزة و إجراءات المحاكمة.

أ - أجهزة المحكمة:

ما تجدر ملاحظته أولا هو أن أجهزة المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا هي ذات الأجهزة الموجودة في النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا السابقة²

" وحسب نص المادة 10 من نظام محكمة رواندا، فإن المحكمة تتألف من الهيئات التالية:

1- خلف الله صبرينة، المرجع السابق ، ص 150.

2- مستاري عادل، المحكمة الجنائية الخاصة برواندا (TPIR)، مجلة المفكر، العدد الثالث، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 253.

1- الدوائر: هما دائرتي المحاكمة و الاستئناف.

2- مكتب المدعي العام.

3- قلم المحكمة.

- الدوائر :

" تتألف من إحدى عشر قاضيا، مع شرط ألا يكون اثنان منهما من رعايا نفس الدولة.

- دائرة المحاكمة: تتألف من ثلاث قضاة لكل دائرة.

- دائرة الاستئناف: تتألف من خمسة قضاة لكل دائرة، مع الإشارة إلى هذه الدوائر هي نفسها دائرة الاستئناف لمحكمة يوغسلافيا السابقة (المادة 12-2)، و تنتخب الجمعية العامة قضاة دائرتي المحاكمة و الاستئناف للدول الأعضاء و غير الأعضاء (المادة 12-2) و يجب أن يكون القضاة ذوي خلق رفيع و خبرة على مستوى عال في المجال القضائي و مجال القانون الجنائي و قانون حقوق الإنسان المادة 12-1).

أما فيما يخص طريقة الانتخاب، فإن الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة يدعو الأعضاء و غير الأعضاء في الأمم المتحدة إلى ترشيح شخصيات لشغل منصب قضاة المحكمة (المادة 12-3-أ)، و يتم ذلك في غضون 30 يوم من دعوة الأمين العام.

و يجوز لكل دولة أن تسمى مرشحا أو اثنين على أن يكون أي من الاثنين من جنسية واحدة (المادة 12-3-ب)، بعدما يحيل الأمين العام قائمة الترشيحات إلى مجلس الأمن، هذا الأخير يضع قائمة تتضمن ما لا يقل عن اثني عشر مترشحا ولا يزيد عن ثمانية عشر مرشحا (المادة 12-3-ج)، و يرسل رئيس مجلس الأمن القائمة إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، و تنتخب هذه الأخيرة القضاة الستة الدائرة المحاكمة من تلك القائمة (المادة 12-3-د)، و في حالة شغور منصب أحد القضاة، يعين من طرف الأمين العام للأمم المتحدة بعد التشاور

مع رئيس مجلس الأمن و الجمعية العامة وفق الشروط و المؤهلات المذكورة آنفا المادة 12-4).

ولقد أشارت المادة 5-12 من النظام الأساسي لمحكمة رواندا على أن انتخاب القضاة يكون لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ومن بين قضاة المحكمة ينتخب الرئيس (المادة 13) "1 .

- المدعي العام:

المدعي العام في المحكمة جهاز مستقل بنفسه لا يخضع لأية ضغوط كانت ، ويقف في مواجهة الدفاع كطرف مستقل في الدعوى، يتم تعيينه عن طريق مجلس الأمن وذلك بناء على ترشيح من الأمين العام، و يجب أن يتصف بأخلاق رفيعة و خبرة عالية في مجال إجراءات التحقيق و المحاكمة الجنائية، يتم تعيينه لمدة أربعة (4) سنوات قابلة للتجديد.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن المدعي العام المحكمة رواندا ه و نفسه المدعي العام المحكمة يوغسلافيا السابقة (المادة 15-3).

أما وظيفة المدعي العام و اختصاصاته فقد حددتها المادة (15-1) بقولها " يتولى المدعي العام مسؤولية التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في إقليم رواندا ا و المواطنين المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات في أراضي الدول المجاورة..."

و يقوم أيضا بجمع معلومات سواء من تلقاء نفسه أو عن طريق منظمة حكومية أو غير حكومية، و له سلطة الاستجواب و سماع المجني عليهم و الشهود، و جمع الأدلة و حق الانتقال، و اتخاذ الإجراءات اللازمة.

قلم المحكمة:

1- مستاري عادل، المرجع السابق، ص 254.

يتألف قلم المحكمة من المسجل و معاونيه، وهو المسئول عن إدارة المحكمة، و تقديم الخدمات لها، و هو مسئول في الأمور الإدارية دون القضائية.

يتم تعيين قلم الكتاب حسب المادة 16-3 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بعد التشاور مع رئيس المحكمة الجنائية لمدة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد.

ب- إجراءات المحاكمة:

1- افتتاح الدعوى:

تهتم دائرتي الدرجة الأولى للمحكمة الدولية بإجراء الدعوى، حيث تسيير وفق لائحة الإجراءات و قواعد الإثبات (المادة 1-19) و تكفل أن تكون المحاكمة عادلة و سريعة، و أن يتم احترام حقوق الإنسان¹.

و توفير الحماية للمجني عليه و الشهود (المادة 20-21) خصوصاً جرائم الإبادة الجماعية (الاعتداء الجنسي).

فإذا قامت الأدلة و القرائن تعد عريضة الاتهام و ترسل إلى قاضي الدائرة الذي إذا اقتنع بالعريضة يصدر أمر القبض على المتهمين، حيث مثل المتهم فإن حقوقه يجب أن تحترم، و بناء على كل هذا تحدد تاريخ الجلسة.

نشير إلى أن الجلسات في المحكمة الدولية لرواندا تكون علنية و تستخدم فيها اللغتين الفرنسية و الانجليزية (المادة 31).

2- حقوق المتهم:

إن مبادئ و ضمانات المحاكمة العادلة مكفولة في جميع المحاكمات سواء على الصعيد الدولي أو الداخلي، حيث أن قرنية البراءة موثقة دولياً، و أن جميع المبادئ الأخرى مضمونة في المحكمة الدولية لرواندا حسب نص المادة 20:

1 - مستاري عادل، المرجع السابق، ص 254، 255.

- المتهم بريء حتى تثبت إدانته. / إبلاغه أسباب الاتهام و طبيعته.

- الإسراع في المحاكمة.

3- الحكم و الطعن في الأحكام:

النطق بالحكم يكون في جلسة علنية بأغلبية الأصوات و ذلك بعد الاقتناع من أن المتهم ارتكب فعلا الجرائم المنسوبة إليه في قرار الاتهام، كما يجب أن يكون الحكم سببا و تحدد العقوبة بصورة دقيقة.

وقد استبعدت عقوبة الإعدام و أقرت عقوبة السجن، مع مراعاة شخصية الجاني و

جسامة الجريمة أما في ما يخص الطعن في هذه الأحكام فإن هذه الأخيرة قبل الطعن بالاستئناف من قبل المحكوم عليه أو الادعاء العام (خطأ في مسألة قانونية، خطأ في الوقائع)، كما أن ظهور دليل جديد لم تسمع به المحكمة يمكن إعادة النظر فيه.

أما مكان تنفيذ العقوبة فيكون في رواندا أو أي دولة أخرى تعينها المحكمة من بين قائمة الدول التي طلبت من مجلس الأمن استعدادها لاستقبال المحكوم عليهم¹.

"فيما يخص تنفيذ أو تخفيف العقوبة فإنه يخضع لنفس الشروط . ثانيا : اختصاص المحكمة جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الوضع في رواندا و الذي عرضه على مجلس الأمن الدولي الانتهاكات الصارحة و الجسيمة للقانون الدولي الإنساني و جرائم الإبادة و التقتيل المرتكبة على إقليم رواندا و الأراضي المجاورة، و استنادا على هذا التقرير و كذا تقاريري لجنة الخبراء الدولية، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 955 المؤرخ في 1994/11/108 بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، حيث جاء في ديباجة النظام الأساسي و المادة الأولى الاختصاص الرئيسي و الأصيل للمحكمة و هو محاكمة الأشخاص المسؤولين على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني الدولي و أعمال الإبادة الجماعية للجنس

1- مستاري عادل، المرجع السابق، ص 255، 256.

البشري على إقليم رواندا، و المواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات في أراضي الدول المجاورة خلال الفترة بين 1994/01/01 الى 1994/12/31 و يلاحظ هنا أن محكمة رواندا تعاقب على الأفعال ال تي تقع على الأشخاص فقط، عكس ما هو مقرر لمحكمة يوغسلافيا السابقة التي تختص بالأفعال المرتكبة على الأشخاص و الأموال هذا ما فيما يخص الاختصاص النوعي، أما الاختصاص الشخصي فإن محكمة رواندا يقتصر اختصاصها حسب المادة على الأشخاص الطبيعيين فقط، كما أنها اعترفت بالمسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم المرتكبة في نص المادة 6 من النظام الأساسي للمحكمة.

كذلك الجرائم التي يرتكبها المرؤوس لا يعفى رئيسه من المسؤولية الجنائية إذا كان يعلم بذلك الفقرة 3 من المادة 6)، كما أن المرؤوس لا يعفى من المسؤولية إذا أطاع رئيسه في ارتكاب الجريمة، و لكن يمكن أن تطبق عليه ظروف التخفيف (الفقرة 4 من المادة 6). أما الاختصاص الإقليمي: فقد نصت عليه المادة السابعة من النظام الأساسي للمحكمة و هو يشمل إقليم رواندا و الأراضي المجاورة (انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي يقوم بها المواطنون الروانديون)¹.

والاختصاص الزماني : تضمنته الفقرة الثانية و المحددة في الفترة من الأول جانفي

1994 " .²

" إلى الواحد و الثلاثين ديسمبر 1994. و ما تجدر ملاحظته أن المحكمة مبدأ عدم محاكمة شخص لفعل واحد مرتين، لكن النظام الأساسي أورد استثناء إذا حوكم الشخص على فعل اعتبر جريمة من جرائم القانون الدولي العام و ليس جريمة دولية، في هذه الحالة يمكن محاكمته في محكمة جنائية دولية (المادة 9)

1- مستاري عادل، المرجع السابق، ص 256، 258

2- مستاري عادل، المرجع السابق، ص 258.

المبحث الثاني : الآليات السياسية

سوف نتطرق في هذا المبحث على آليتين سياسيتين هما مجلس الأمن الدولي و لجنة الصليب الأحمر الدولي.

المطلب الأول : مجلس الأمن الدولي

سوف نتكلم على طريقة تشكيل المجلس و اجتماعاته و طريقة التصويت فيه و اختصاصاته.

الفرع الأول :تشكيل المجلس " كان عدد أعضاء المجلس عند إنشاء الأمم المتحدة (12) عضوا ثم عدلت المادة (23) من الميثاق بموجب القرار ذي الرقم 1991 في 17/كانون أول/1963 فأصبح (15) عضوا. و يتكون الأعضاء من:

1-الأعضاء الدائمون Permanent Membres: وعددهم خمسة أعضاء ، وهم الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا و الصين و الإتحاد السوفيتي.

و بعد أن انهيار الإتحاد السوفيتي حلت روسيا الاتحادية محله بحكم قاعدة توارث الدول . و يتمتع كل من هؤلاء الأعضاء بحقين داخل مجلس الأمن، الأول حق العضوية الدائمة في المجلس الذي يستمر ما استمرت الأمم المتحدة و الثاني حق النقض الفيتو أي منع صدور أي قرار من المجلس لا ترغب فيه الدولة دائمة العضوية.

2-الأعضاء غير الدائمين Permanent Non- Members : وعددهم عشرة تختارهم الجمعية العامة للأمم المتحدة طبقا لما يأتي:

أ- مدة عضوية الأعضاء غير الدائمين تستمر لمدة سنتين ، ولا تجدد العضوية لفترة أخرى.

ب- يشترط في الأعضاء غير الدائمين مساهمتهم في حفظ السلم والأمن الدوليين.

ج- رعي في اختيارهم التوزيع الجغرافي¹.

"و بعد صدور قرار الجمعية العامة ذي الرقم 1963/1991، أصبحت خمسة مقاعد لقارتي آسيا و إفريقيا و مقعدين لقارتي أمريكا و مقعد لشرق أوروبا و مقعد لغرب أوروبا و مقعد للدول الأخرى وقد جري العمل على اختيار دولة عربية عضو في مجلس الأمن على طريقة التناوب.
د- يكون لكل عضو في المجلس مندوب واحد.

الفرع الثاني اجتماعات المجلس و اللجان التابعة له

لما كان مجلس الأمن يعنى بمسألة حفظ السلم و الأمن الدوليين فإن عمله هذا لا يتحدد بدوره اجتماعات عادية أو استثنائية محددة بفترة زمنية معينة كما هو الحال إلى الجمعية العامة، و إنما يتطلب أن يكون مجلس الأمن على أهبة الاستعداد و التحضير لأية حالة تقع تهدد السلم والأمن الدوليين. و لهذا فإن اجتماعات مجلس الأمن تتعقد بصورة دورية مستمرة، و هذا يتطلب أن يكون ممثلي الدول الأعضاء في المجلس يمثلون دولهم تمثيلا دائما في مقر المجلس أو في المكان الذي يحدده المجلس. و تتولى رئاسة المجلس إحدى الدول الأعضاء من الدائمين و غير الدائمين بالتناوب شهريا بحسب الحروف الأبجدية الإنكليزية الأسماء الدول الأعضاء.

كما يجوز للدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة حق أن يشترك في مناقشات المجلس إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بالمسألة المطروحة للمناقشة دون أن تشترك بالتصويت.

ترتبط بالمجلس العديد من اللجان، ومن هذه اللجان ما يأتي:

أ- **لجنة أركان الحرب** : نصت المادة (17) من ميثاق الأمم المتحدة على تشكيل لجنة أركان حرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين لتقديم المشورة إلى مجلس الأمن و تعاونه في

1- سهيل حسين الفتلاوي، ميادين المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2010، ص

جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدولي و الاستخدام للقوات الموضوعه تحت تصرفه، و قيادتها و لتنظيم التسلح و نزع السلاح¹.

"وفي 35/كانون الثاني /1946 صدر قرار بتعيين الأعضاء الدائمين لممثلي الدول الدائمة العضوية في لجنة أركان الحرب.

وقد أدت الحرب الباردة إلى عدم قدرة اللجنة بممارسة أعمالها بسبب الخلاف الشديد بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي. وفي عام 1948 قدمت اللجنة تقريراً إلى مجلس الأمن اعترفت فيه عدم قدرتها على مزاوله أعمالها . وقد توقف عمل اللجنة من الناحية الفعلية رغم أنها بقيت قائمة من الناحية القانونية.

ب- لجنة الخبراء : تتألف لجنة الخبراء من أعضاء مجلس الأمن . وقد تم إنشاء هذه اللجنة في أول اجتماع لمجلس الأمن عام 1947. وهي تضم مجموعة من الخبراء القانونيين المتخصصين، و تقوم بتفسير و دراسة كل ما يحيله عليها المجلس من موضوعات.

ج- لجنة نزع السلاح: شكلت الجمعية العامة لجنة نزع السلاح عام 1953 لمساعدة مجلس الأمن في مسائل نزع السلاح. و تتألف هذه اللجنة من ممثلي الدول الأعضاء في المجلس بالإضافة إلى كندا. وتختص بمسائل استخدام الذرة للأغراض السلمية.

ت - اللجان المؤقتة : و هي اللجان التي تنشأ بقرار من مجلس الأمن المهتمات معينة ذات صلة مؤقتة. و قد انشأ مجلس الأمن العديد من اللجان - و من أشهر اللجان "لجنة 661" التي شكلها المجلس بالقرار 661 الصادر في 06/08/1990. و تتألف من جميع أعضاء الأمن، و تتولى تطبيق الحصار على العراق . و العمل في هذه اللجنة يقوم على أساس أن قرارات اللجنة تكون بالاجتماع، أن يكون لكل دولة حق الفيتو².

1- سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 154-155

2- سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 157.

و تكون طريقة التصويت داخل المجلس بأنه:

" كل عضو من أعضاء المجلس يملك صوتا واحدا من أجل اتخاذ قرار في المسائل الإجرائية يكفي تسعة أصوات من أعضائه. أما القرارات المتعلقة بمسائل أخرى فتنطلب تسعة أصوات بما فيها أصوات الدول الدائمة العضوية: "...بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً¹.
لأحكام الفصل السادس و الفقرة 3 من المادة 52 يتمتع من كان طرف في النزاع عن التصويت (المادة 27، الفقرة الثانية و الثالثة).

ونلاحظ في المادة 27 أنها لا تتضمن إشارة إلى ماهية المسائل الإجرائية أو غير الإجرائية. و إيضاح المسائل الإجرائية يمكن أن نجده في مذكرة وفد الدول الأربع حول نظام التصويت في مجلس الأمن في 7 حزيران 1945. ففي هذه المذكرة يتم تعداد كل حالات التصويت الإجرائي حسب المواد 27-32: قبول و تغيير القواعد الإجرائية، طرق انتخاب الرئيس، تنظيم أعمال المجلس.

الفرع الثالث اختصاصات مجلس الأمن في حل النزاعات المسلحة

أ- تسوية المنازعات الدولية :غالبا ما تؤدي المنازعات بين دولتين إلى تدخل أطراف دولية أخرى مما قد يعقد النزاع و يجعله نزاعا عالميا . وقد تؤدي مثل هذه المنازعات إلى حرب عالمية. و من هذا المنطق نظم الفصل السادس من الميثاق اختصاصات مجلس الأمن لتسوية المنازعات الناشئة بين الدول.

و تدخل مجلس الأمن طبقا للمادة (33) من الميثاق يتحقق عند توافر الشروط الآتية:

1- يجب على أطراف النزاع عرض نزاعهما على مجلس الأمن، غير أن الميثاق لم يحدد الإجراءات التي يتبعها المجلس في حالة عدم عرضهما النزاع على المجلس.

1- ابراهيم مشورب، المنظمات الدولية و الإقليمية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2013، ص69.

2- إذا لجأت الدول المتنازعة إلى مجلس الأمن لتسوية نزاعها، و كان من شأن هذا النزاع مما يهدد السلم والأمن الدوليين فإن عليهما تسوية نزاعهما بالوسائل السلمية المحددة في الميثاق.

3- لكل دولة أن تنتبه مجلس الأمن إلى أي نزاع أو موقف يهدد السلم و الأ من الدوليين . أما إذا كان النزاع مما لا يهدد السلم والأمن الدوليين فليس لأية دولة أن تنبه مجلس الأمن .

4 - لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو موقف قد يؤدي استمراره إلى احتكاك دولي أو يثير نزاعاً من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر¹.

ب- حفظ السلم و الأمن الدوليين :

1- فحص المنازعات الدولية:

عندما يقع نزاع بين دولتين فإن أول عمل يقوم به مجلس الأمن فهو فحص النزاع و التأكد مما إذا كان هذا النزاع يهدد السلم و الأمن الدوليين أم لا . فإذا وجد ذلك فإن النزاع يصبح في دائرة اختصاص مجلس الأمن فيصدر قراراته و توصياته في هذا الشأن. أما إذا وجد أن النزاع لا يهدد السلم والأمن الدوليين فإنه لا يصدر إلا التوصيات التي تطالب الأطراف المتنازعة بتسوية نزاعها بالوسائل السلمية فحسب، و إن كان النزاع قد وصل إلى مرحلة النزاع العسكري المسلح. و في حالة بين العراق و الكويت فإن أول قرار اتخذه المجلس في هذا الشأن المرقم 661 الصادرة في 2/أ ب (أوت)/1990 حدد فيه أن الحالة بين العراق و الكويت مما تهدد السلم والأمن الدوليين.

2- اختصاص مجلس الأمن بالمنع:

إذا ما قرر مجلس الأمن أن استمرار النزاع القائم بين دولتين مما يهدد السلم والأمن الدوليين فإنه عليه أن يتخذ التوصيات و القرارات اللازمة لمنع وقوع ما يهدد السلم والأمن

1- سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 162.

الدوليين. و اختصاص المنع الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن و التي تضع وصول النزاع إلى المرحلة التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

3- اختصاصات مجلس الأمن بالقمع:

عندما يقرر مجلس الأمن أن النزاع القائم بين دولتين مما يهدد السلم والأمن الدوليين

فإن ذلك يعني أن النزاع وصل درجة من الخطورة و أصبح لدرجة يهدد السلم والأمن الدوليين . ففي هذه الحالة فإن على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الآتية:

أ- تدابير لا تستوجب استخدام القوة العسكرية : عندما يجد مجلس الأمن أن بإمكانية أن يتخذ الوسائل التي تستوجب استخدام القوة العسكرية لإزالة ما يهدد السلم و الأمن الدوليين .فإن التدابير التي يستطيع أن يتخذها إما أن تكون تدابير مؤقتة أو تدابير غير مؤقتة¹.

"ب - تدابير إرغام غير عسكرية:

ومن التدابير التي يستطيع مجلس الأمن أن يتخذها هي التدابير الإرغامية غير العسكرية . و من هذه الوسائل الطلب من الدول الأعضاء وقف الصلاة الاقتصادية و المواصلات الحديدية و البحرية والجوية و البريدية و البرقية إما وقفا جزئيا أو كليا.

ت - تدابير عسكرية:

إذ وجد مجلس الأمن أن الوسائل غير العسكرية لم تفي بالغرض و أن النزاع لا يزال يهدد السلم و الأمن الدوليين جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية و البحرية و البرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادتهما إلى نصابهما².

فدور مجلس الأمن في حل النزاعات المسلحة هدفه الأسمى و المحافظة على دماء الشعوب بمدينتها و عسكريها من الإراقة فيما لا ينفع أو يفيد.

1- سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 165.

2- سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 165.

المطلب الثاني: اللجنة الصليب الأحمر الدولي

نتطرق في هذا المطلب إلى طريقة مساعدات هذه اللجنة و سلطاتها و أشكال العمل الذي تقوم به و نشاطها.

الفرع الأول : المساعدات المادية

" تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتقديم مساعدات مادية قائمة على مبدأ عدم التحيز، إلى الأشخاص ضحايا القلاقل و التوترات الداخلية، و تعطى الأولوية للحالات الحادة من المعاناة، و تقدم كذلك الأغذية و الأدوية في هذه الحالات وكذلك في حالات الحرب الدولية و غيرها من أنواع النزاع المسلح.

و تقوم اللجنة بدور هام في النوعية بالمبادئ الإنسانية لحماية الإنسان من التعرض التعذيب و ذلك بإرسال مبعوثيها للتوعية، وكذلك تفسر النوعية من خلال مقرها الرئيسي في كل أرجاء العالم، وهكذا تمكنت تلك اللجنة بفصل التكيف الخاص الذي أضفاه المجتمع الدولي عليها من تطوير أساليب عمل خاصة بها، كان الفضل في قدرة اللجنة على الاتصالات المنظمة بالحكومات، تلك الاتصالات لا شك أنها قد أسهمت في الحد من التعذيب، و علاج ضحاياه و ربما أسهمت في منعه في بعض الأحيان . و من الممكن تطوير هذا الجهد على أي حال، إذا كان مصحوبا بوعي عام بعدم مشروعية التعذيب الذي يحمل معه بذور الكراهية، و الذي يحط كثيرا من شأن مرتكبيه، و من يتقبلونه، و من شأن المجتمع الذي يمارس فيه بشكل عام¹

1- سامح جابر البلتاجي، حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 112-113.

الفرع الثاني سلطات اللجنة الدولية للصليب الأحمر

- أولاً: سلطة معنوية

يعطي العمل الذي تقوم به اللجنة لها دون شأن سلطة معنوية، و يعتقد البعض أنه ينبغي اللجنة أن تستفيد من هذه السلطة، ولا سيما من أجل القيام بدور في مجال التوسط أو لاتخاذ مواقف ميدئية إزاء مختلف المشكلات العالمية. وقد أعربت اللجنة الدولية عن رأيها من هذه الزاوية بالذات عندما أعلنت موقفها من استخدام الأسلحة الذرية في هيروشيما و ناغازاكي. واستنادا إلى السلطة المعنوية التي تتمتع بها اللجنة مع الحركة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر لكل تفادي اللجنة بالسلم و تناهض أهوال الحرب، و الحرب رهيبة حتى إذا طبق فيها القانون الدولي الإنساني، هذا ما تعلنه الحركة، و كررته اللجنة الدولية، و سكرره معلنة شجبها لأهوال المعانات الناشئة عن الحرب . و من هذه الراوية أيضا يتعين فهم شجب اللجنة الدولية لفشل المجتمع الدولي . لأن الحرب هي حالة فشل، و عندما تتحدث اللجنة الدولية عن فشل " أخطر من اللجوء إلى القوة " في الحالة التي تنهار فيها قوانين الحرب و تستخدم فيها تلك الوسائل، فإنها تضع نفسها على المستوى المعنوي، و قد خشيت اللجنة بالتأكيد، دون أن تقول ذلك صراح ة، من خسائر رهيبة يسببها مثل هذا التصعيد للسكان المدنيين و للبيئة، ولكن أيضا من التصدع العميق الذي لا محالة سيترتب على ذلك بين العالم العربي و العالم العربي، و حائط علم التفاهم الذي سوف يقيمه ذلك في وجه أفاق الحلول التفاوضية لمشكلات هذه المنطقة.

و بالتالي الدور الذي قامت به اللجنة بصفة خاصة و الحركة الدولية بصفة عامة من أجل توفير احترام القانون الدولي الإنساني قد اعتبر من وجهة نظر الحركة بمثابة واحدة من إسهاماتها الرئيسية في صون السلم¹.

1- سامح جابر البلتاجي، المرجع السابق، ص 115-118.

ثانيا: سلطات اللجنة مستمدة من القانون الدولي الإنساني

تقوم اللجنة الدولية بصياغة القانون الدولي الإنساني، و تكفل تعزيزه، و تشرحه في كتب " الشرح " ، و تسهم في نشره، و تعد مقترحات تطويره . ويستند هذا الدور الكامل المعترف به للجنة الدولية إلى الثقة في خبرتها في هذا المجال . و هكذا يرتبط كل ذكر للقانون الإنساني بواسطة المؤسسة بموثوقيتها.

يبد أنه ينبغي أن نسوق الإيضاح التالي للرد على الأسئلة التي يمكن أن تطرح بشأن دور الخبير هذا : إن على اللجنة الدولية أن تكون مستعدة للرد على أي سؤال يوجه إليها عن القانون الدولي الإنساني. ومن الأمثلة الجيدة لذلك التفسيرات المفصلة التي قدمتها اللجنة بشأن بعض الجوانب القانونية للنزاع المسلح في الشرق الأوسط . غير أنه يجب عدم الخلط بين هذا الدور الذي تقبل اللجنة القيام به، و المواقف التي ينبغي لها أن تتخذها إزاء الأحداث. فالقول بأنه يحضر تعذيب الأسرى ليس معناه أن الأسرى قد عذبوا.

ثالثا: أشكال العمل الذي تقوم به اللجنة الدولية لحماية اللاجئين باعتبارهم من المدنيين إذا كان اللاجئين يندرج في فئة الأشخاص الذين يحميهم القانون الدولي الإنساني، فإن عمل الحماية الذي تقدم به اللجنة الدولية يكون بالطريق التالية:

1- يسمح للجنة الدولية بمقتضى المادة 14 لرابعة من الاتفاقية الرابعة، و قد ذكرت من قبل، ' بالذهاب إلى جميع الأماكن التي يوجد بها أشخاص محميون، وعلى الأخص أماكن الاعتقال و الحجز و العمل و هذا الدور هام بوجه خاص عندما يكون اللاجئين محتجزون، سواء في سجون أو في معسكرات.

2- تسر اللجنة الدولية على مراقبة احترام قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالأشخاص المحميين.

3- تتولى اللجنة الدولية تسجيل الأشخاص المحميين، و تبادل الأخبار العائلية، و تنظم جمع شمل الأسر المشتتة من خلال وكالتها المركزية للبحث عن المفقودين¹.

وفي الحالات الأخرى، يتجه عم ل اللجنة الدولية للحماية البدنية للاجئين، و احترام حياتهم و سلامتهم البدنية.

4- العمل على أن يجد اللاجئين ملجأ و أن يحصلوا على مركز قانوني يتفق مع التعريف الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 بشأن المركز القانوني للاجئين. و في الحالات التي تدخل في الاختصاص الرئيسي للجنة الدولية، يتلقى الضحايا المساعدة التي تتناسب مع احتياجاتهم، أما في الحالات التي تدخل في نطاق الاختصاص التنافسي للجنة الدولية و مفوضية اللاجئين ، فإن اللجنة الدولية تركز بالاتفاق مع الفرضية، على أنشطتها التقليدية .

رابعاً: نشاط اللجنة خلال حرب عام 1967.

أدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتبنيه الأطراف المنازعة إلى وجوب احترام نصوص اتفاقيات جنيف، و قد طلبت اللجنة الدولية فيما بعد موافقتها بالتفصيل بقوائم الأسرى والمعتقلين، وأوقدت اللجنة الدولية بعثات من قبلتها إلى كل من القاهرة و عمان و بيروت، وتل أبيب، وصل عدد أعضائها في 9 يونيو (حزيران) على 30 مندوباً، و ذلك بالإضافة إلى الأطباء و بعض المتخصصين في عمليات الإغاثة و البحث عن المفقودين . و تتمثل أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر إبان اشتباكات يونيو 1967 فيما يلي:

- البحث عن القتلى و المفقودين من العسكريين.

- زيارة الأسرى. و قد تمت أول زيارة للأسرى في 14 يونيو (حزيران)، و توالى فيما بعد،

و تحدث مندوبو اللجنة الدولية إلى الأسرى دون رقيب، كما قامت اللجنة بنقل الرسائل و الأخبار بين الأهل و ذويهم.

1- سامح جابر البلتاجي، المرجع السابق، ص 123.

- الإشراف على تبادل الأسرى بعد توقف الاشتباكات.

- زيارة المعتقلين المدنيين في سجون الأراضي المحتلة، وقد اهتم مندوبي اللجنة الدولية

بمراقبة الظروف الصحية للمعتقلات، و تبهوا سلطات الاحتلال إلى المخالفات¹

"- تقديم المعونات للأسرى و المعتقلين.

- تنظيم تبادل الرسائل بين س كان الأراضي المحتلة و ذويهم خارجها.

- إعادة توطين المدنيين، و قامت اللجنة الدولية لصليب الأحمر، كذلك بتنظيم عملية نقل

الطالبة الفلسطينين من غزة للدراسة بالجامعات المصرية، و إعادة الخريجين من أهالي

غزة إلى هذا القطاع.

- مقاومة عمليات التهجير بالقوة إلى خارج الأراضي المحتلة.

- مقاومة عمليات هدم الممتلكات.

- مساعدة المؤسسات الصحية بالأراضي المحتلة على مواصلة أداء رسالتها.

- إمداد الأهالي ضحايا نزاع 1967 بالمساعدات و المواد الغذائية.

و تم اتخاذ كافة الاحتياطات لمواجهة الطوارئ و لإرسال مواد الإغاثة إلى ضحايا المعارك و

بحث قوائم الأسرى.

- الأسرى: تلقت اللجنة في 23 أكتوبر قوائم الأسرى من حكومة إسرائيل، و قام مندوبو اللجنة

بزيارتهم في المستشفيات و المعسكرات . كما تلقت اللجنة قوائم من مصر تشمل الأسرى

الإسرائيليين من بينهم 37 جنديا استسلموا بحضور مندوب اللجنة الدولية للقوات المصرية، و

قام مندوب اللجنة بزيارة الأسرى بمستشفيات القاهرة.

1- سامح جابر البلتاجي، المرجع السابق، ص 126.

- مواد الإغاثة : بذلت اللجنة جهودا كبيرة بالتعاون مع الجمعيات الوطنية لإغاثة، لتوفير احتياجات أطراف النزاع. و بادرت اللجنة بإرسال 15 طن من المعونات الطبية لدفعة أولى إلى المنطقة.

ووجهت اللجنة نداء عالميا لتقديم التبرعات و الإغاثة للضحايا، وعقدت اجتماعا في جنيف في 25 أكتوبر لمناقشة برنامج الإغاثة. و استجابت 16 جمعية وطنية لنداء اللجنة، مما مكنها من إرسال المعونات لمصر. بعثت اللجنة الدولية بالمنطقة:

- بعثات في كل من : عمان - بيروت - دمشق - القاهرة - تل أبيب - غزة - القدس - نيقوسيا.

- محطات اتصال بالراديو مع جنيف في كل من: عمان- بيروت - دمشق القدس- نيقوسيا¹.

1 - سامح جابر البلتاجي، المرجع السابق، ص 128.

خاتمة

- خلص بحثنا هذا المعنون بـ: حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني و الشريعة الإسلامية، إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:
- بعد القانون الدولي الإنساني مصطلحا حديث النشأة، بما أن الشريعة الإسلامية ظهرت قبله، مع ذلك أن النظام الذي يشمل عليه القانون الدولي الإنساني لا يبدو لحد الآن بالضرورة المتكاملة التي بدأ بها نظام الشرع الإسلامي وقت ظهوره.
 - الشريعة الإسلامية نظام قانوني شامل و كامل و مستقل بقواعده و أحكامه و هو المصدر الأساسي للقوانين الوضعية لحماية حقوق الإنسان بمفهومها الشامل.
 - الفئات المشمولة بالحماية محددة في مدونة جنيف النساء، الأطفال، الأشخاص الذين يقفزون بالمظلات . مناضلو حركات التحرير الوطني من الاستعمار أفراد الطاقم الطبي و كما شملت العائلات بالسماح لهم بتبادل الأخبار الأسرية.
 - عدم التعرض لوسائل نقل الأشخاص المحميين، و التزام الأطراف المتحاربة و الدول المحايدة بتوفير الحماية اللازمة لهؤلاء الأشخاص.
 - يجب أن تمتنع جميع أطراف النزاع المسلح من تهجير السكان المدنيين و تتخذ التدابير اللازمة لمنع ذلك و ضمان السلامة للجهات الفاعلة الإنسانية.
 - إن اجتهاد المحاكم الجنائية الدولية، من بينها محكمة يوغسلافيا السابقة، قد طور العديد من المفاهيم القانونية و أدخل عليها تغيرات فيما يتعلق بالنزاع المسلح و تمييزه عن غيره من الاضطرابات و التوترات.
 - وكذلك القواعد العرفية التي أحصتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر و عززت انطباقها على النزاعات المسلحة غير الدولية . و من المعلوم أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي القائمة على مراقبة تطبيق القانون الدولي الإنساني و الامتثال له، و لكن إلى جانب الصليب الأحمر، تتعدد الهيئات التي تقوم بالتصنيف كمجلس الأمن و مجلس حقوق

الإنسان هذا ما أدى إلى تضارب في الآراء أحياناً، لذلك يجب إنشاء هيئة دولية من الخبراء المستقلين تكون مهمتها تصنيف النزاعات.

- يتبين أن التأسيس و التنظير للإنسانية جمعاء منبعه مصادر الإسلام وروافده من أهل الفكر و الفقه.

- النصوص القانونية المتعلقة بحماية المدنيين أثناء النزاع المسلح في اتفاقية جنيف الرابعة 1949م، ليس فيها ضابطاً يميز بين الأشخاص المدنيين و السكان المدنيين، لذلك لا توفر مفهوماً شاملاً للأشخاص لتوفر لهم الحماية من الأضرار و الأعمال العدائية خلال النزاع المسلح. الإقتراحات:

- اعتماد نصوص واضحة لحماية الإنسان في حالتي السلم و الحرب.

- إلغاء فكرة التمييز ما بين القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان ما دامت مركزية الحماية تدور حول الإنسان.

- اعتماد قواعد ردعية تنص على للمعتدي على الإنسان دون رحمة ولا شفقة مهما كان وضع هذا الإنسان في الحالات الاستثنائية و العادية.

- ضياع حقوق الإنسان و قواعد الحماية مصدرها عدم وضع قانون دولي إنساني شامل يحمي الإنسان في حالة الحرب كما يحميه في حالة السلم من المستبد.

- اعتماد قواعد الشريعة الإسلامية كضمانة أساسية واضحة المعالم و الأهداف دون تمييز مهما كان الوضع الذي يعيش فيه الإنسان.

قائمة المصادر و المراجع

1- المصادر:

- القرآن الكريم

2- المراجع

- 1- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية منع الإبادة الجماعية، 1984/12/09.
- 2- ابراهيم مشورب، المنظمات الدولية والإقليمية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني بيروت، 2013.
- 3- آدم عبد الجبار عبد الله بيدار، حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
- 4- عبد علي محمد سرايدي، حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، الطبعة الأولى، وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2001.
- 5- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام (النظريات و المبادئ العامة، أشخاص القانون الدولي، النطاق الدولي، العلاقات الدولية، التنظيم الدولي، المنازعات الدولية الحرب و الحياد)، منشأ التعارف بالإسكندرية، 2000.
- 6- عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني (وثائق و آراء)، الجزء الأول، الطبعة الثانية دار هومة، الجزائر، 2011.
- 7- علي بشيريرات، ممارسة حقوق الإنسان في الجزائر، 1830، 1962، ترجمة حاج مسعود، دار القصبة النشر، الجزائر، 2015.
- 8- عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، 2008.

- 9- علي وه ب ديب، المحاكم الجنائية الدولية تطورها و دورها في قمع الجرائم الدولية الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2015.
- 10- قيذا نجيب حمد، المحكمة الجنائية الدولية نحو العدالة الدولية، الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
- 11- سامح جابر البلتاجي، حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 12- سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2010.
- 13- نموشي نور الدين، القانون الدولي الإنساني، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، LMD، 2014-2015.
- 14- ميلود بن عبد العزيز، حماية ضحايا النزاعات المسلحة (في الفقه الإسلامي الدولي و القانون الدولي الإنساني)، دار هومة، الجزائر، 2009.
- 15- مراد كواشي، قوات حفظ السلام و أثارها على تطبيق القانون الدولي الإنساني الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان. 2010.

3- الرسائل:

- 1- أمينة شريف فوزي حمدان، حماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (اتفاقية جنيف الأربعة)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2010.
- 2- بدري مهنية، المحكمة الجنائية الدولية و إشكالية السيادة، رسالة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، بسكرة، 2014-2015.
- 3- بلغام صبري، الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، رسالة الماجستير، كلية الحقوق بسكرة 2014-2015.

- 4- حمادة محمد السيد سالم القواعد المقررة لحماية المدنيين أثناء الحرب في الشرائع السماوية و التنظيم الدولي الحديث، رسالة دكتوراه، القانون الدولي العام، 2009.
- 5- حيدر كير، حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، رسالة الماجستير، قسم العلوم قانون دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- 6- لنور فيصل، حماية البيئة الطبيعي ة أثناء النزاعات المسلحة، بحث لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع قانون دولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2002-2001.
- 7- هاني عادل أحمد عواد، المسؤولية الجنائية الشخصية لمرتكبي جرائم الحرب (مجزرتا مخيم جنيف و البلدة القديمة في نابلس نم و ذجا)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2007.
- 4- المقالات:**
- 8- مستاري عادل، المحكمة الجنائية الخاصة بروندا (TPIR)، مجلة المفكر، العدد الثالث، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 5- الانترنت:**
- 24- القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين - www.icrC. org/ara/war and

الفهرس

إهداء

الشكر

قائمة المختصرات

المقدمة.....1

الفصل الاول : الإطار القانوني للمدنيين أثناء النزاع المسلح5.

المبحث الأول : ماهية المدنيين أثناء النزاع المسلح5.....

المطلب الأول : مفهوم المدنيين و تميزهم عن المقاتلين5.....

الفرع الأول : تعريف المدنيين5.....

الفرع الثاني: التمييز بين المدنيين و المقاتلين9.....

المطلب الثاني :مفهوم النزاع المسلح.20.....

الفرع الأول: تعريف النزاع المسلح20.....

الفرع الثاني :تصنيف النزاعات المسلحة28.....

المبحث الثاني : الحماية القانونية للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة34

المطلب الأول :مفهوم الحماية34.....

الفرع الأول : الحماية في القانون الدولي الإنساني35.....

الفرع الثاني :الحماية في الإسلام38.....

المطلب الثاني :قواعد الحماية41.....

الفرع الأول : قواعد الحماية في القانون الدولي الإنساني41.

الفرع الثاني قواعد الحماية في الإسلام47.....

الفصل الثاني : آليات حماية المدنيين أثناء النزاع54.....

.....54.....	المبحث الأول: آليات الحماية القانونية
.....54.....	المطلب الأول المحكمة الجنائية الدولية
.....55.....	الفرع الأول: الملامح الرئيسية للمحكمة الجنائية
.....57.....	الفرع الثاني: أجهزة المحكمة
.....60.....	الفرع الثالث: اختصاص المحكمة الجنائية الدولية
.....71.....	المطلب الثاني : المحاكم الجنائية الخاصة
.....71.....	الفرع الأول : محكمة يوغسلافيا السابقة
.....75.....	الفرع الثاني: المحكمة الدولية لرواندا
.....81.....	المبحث الثاني :الآليات السياسية
.....81.....	المطلب الأول : مجلس الأمن الدولي
.....81.....	الفرع الأول :تشكيل المجلس
.....82..	الفرع الثاني اجتماعات المجلس و اللجان التابعة له..
.....84.	الفرع الثالث اختصاصات مجلس الأمن في حل النزاعات المسلحة
.....87.....	المطلب الثاني: الجنة الصليب الأحمر الدولي
.....87.....	الفرع الأول : المساعدات المادية
.....88....	الفرع الثاني سلطات اللجنة الدولية للصليب الأحمر
.....93.....	الخاتمة
.....95.....	القائمة المراجع



ملخص المذكرة

تعتبر حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة الذي حث عليه الشريعة الإسلامية في حماية النفس البشرية دون حق، و كذلك نصت عليه القوانين الوضعية من بينها القانون الدولي الإنساني وهو من القوانين الحديثة التي تنص على عدم مقاتلة الغير القادرين على القتال من النساء و الأطفال و الصغار و الشيوخ و العجزة، حيث يتضمن في نصوصه على قيود من حيث استعمال الأسلحة الغير محظورة في القتال و يلزم المقاتلين بعدم الخروج عنها . وقد اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من الاتفاقيات التي حثت على موضوع حماية المدنيين أثناء النزاع المسلح، و البروتوكولات الإضافية 1977م، و كذلك من بين الآليات المكرسة التي تقوم بمساعدة المدنيين أثناء النزاع الجنة الدولية للصليب الأحمر

الكلمات المفتاحية:

1./حماية المدني 2 / إثناء النزاعات 3 /المسلحة